الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية فى ظل الوضع التنافسى لمصر

محمد عبد الواحد إسماعيل حسن

مدرس الاقتصاد
معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات

المقدمة

لقد مرت مصر بمحاولات عديدة لتحقيق التنمية الاقتصادى مُعتمدة على العديد من الأساليب والأدوات المختلفة سعياً لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية دون إنعكاس حقيقى على العدالة الأجتماعية متضح ذلك فى أرتفاع نسبة البطالة وانخفاض مستوى المعيشة والتفاوت فى مستوي الدخل إلى جانب الانخفاض الواضح فى الرعاية الصحية والخدمات التعليمية.

كما تسعى مصر للتصدي للمنافسة التى توجهه المنتجات الصناعية فى الأسواق الداخلية والخارجية و العمل علي تعزيز القدرة التنافسية للمنتجاتها من خلال ماتمتلكه مصر من ميزات تنافسية عديدة كما سنوضح فى المبحث الثالث ، و ذلك بغرض توافر فرص الصمود فى السوق الداخلى والاختراق لمنتجاتها في الأسواق الخارجية وتقليل الواردات، حيث تراجع ترتيب مصرالتنافسى من المركز ٤٧ إلى المركز ١١٩ من بين ١٤٤ دولة شملها مؤشر التنافسية العالمية GCI وذلك مبين فى الجدول رقم (٦).

كما تمثل الصناعات الصغيرة العصب الرئيسى لاقتصاد أى دولة من منطلق زيادة الطاقة الانتاجية وقدرتها على تنمية المدخرات المحلية وتوفير مدخلات الانتاج للصناعات المتوسطة والكبيرة وحل مشكلتى البطالة والفقر ومن ثم القضاء على التفاوت الكبير فى مستوى الدخل ، وذلك من خلال قدرتها على توفير فرص العمل الحقيقية ، والاعتماد على مفهوم التوظيف الذاتى مما يخفف الضغط على القطاع العام فى توفير فرص العمل .

تقدم جميع الجهات داخل الدولة اهتمام وعناية بشكل واضحاً خلال الفترة الحالية لقطاع الصناعات الصغيرة ، ورغم الأهتمام بهذا القطاع إلا أنها تواجه العديد من المشكلات و الصعوبات التي تقلل من دورها والمستهدف منها وسيتناول البحث دورالصناعات الصغيرة في تحقيق العدالة الاجتماعية بمصرفي ظل الوضع التنافسي لمصر.

مشكلة الدراسة :

تعانى مصر من انخفاض مستوى المعيشة للغالبية العظمي من السكان والتفاوت فى مستوى الدخل وانخفاض القدرة التسويقية ، نظراً لعدم مراعات البعد الاقليمى فى توزيع الاستثمار ولانخفاض جودة المنتج و ارتفاع تكلفة الإنتاج مما يترتب عليها العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، و يجعلها في وضع لا يمكنها من المنافسة.

تعد الصناعات الصغيرة من أهم المحاور الأساسية فى تحقيق العدالة الاجتماعية ؛ حيث لم تتم الاستفادة المثلى منها سواء من خلق فرص العمل وزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية و توليد الدخل و الحد من التفاوت بين افراد المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وبذلك تتمثل مشكلة البحث فى أنخفاض دور الصناعات الصغيرة فى تحقيق العدالة الاجتماعية برغم ما تمتلكه مصر من ميزات تنافسية يمكن استغلالها ، كما تحيط بها الكثير من المشكلات تعوق الوصول للمستهدف منها ؛ لذا يجب دراسة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية الصناعات الصغيرة ووضع مصر التنافسى على جميع المستويات للتعرف كيفية الوصول من خلال الصناعات الصغيرة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية كأحد محاور تحقيق العدالة الاجتماعية .

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من أهمية الصناعات الصغيرة فى تحقيق التنمية الاقتصادية و تقليل حدة التفاوت فى الدخل من خلال أنتشارها داخل جميع المحافظات والحد من خلالها الهجرة من الريف إلى المدينة ، وقدرتها على تحقيق العدالة الجتماعية كأحد محاورها الأساسيه .

ويرجع عدم وجود قطاع للصناعات الصغيرة فى مصر فعال ومؤثر إلى عدم مراعات البعد الاقليمى فى خطط التنمية السابقة ، وافتقارها للقدرة التنافسية التى تمكنها من المنافسة المحلية والعالمية، و يقتضي ذلك الأمر العمل على وجود قطاع للصناعات الصغيرة يتمتع بالقدرة على المنافسة والوصول من خلاله على العديد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية ، و ذلك من خلال محاور أساسية تتمثل فى إزالة المعوقات والمشكلات التى تواجه هذا القطاع ، دور الدولة ، والقطاع الخاص .

الهدف من البحث :

- توضيح مفهوم عدالة الاجتماعية ومفهوم الصناعات الصغيرة ومفهوم للقدرة التنافسية .
- تحديد الأهمية الاقتصادية والإجتماعية للصناعات الصغيرة .
- تحديد أهم نقاط القوه والضعف فى القدرة التنافسية لمصر .
- التعرف على مدى توفر محددات القدرة التنافسية لقطاع الصناعات الصغيرة.
- وضع محاور للوصول من خلال الصناعات الصغيرة للعدالة الاجتماعية .

فروض الدراسة :

- تواجه الصناعات الصغيرة العديد من المشكلات التى تحول دون الوصول للمستهدف منها

- تنمية الصناعات الصغيرة سوف يحد من العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية .
- تعانى الصناعات الصغيرة من ضعف القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة .
- توجد امكانية للوصول من خلال الصناعات الصغيرة إلى تحقيق عدالة الاجتماعية .

منهجية الدراســة :

تم أستخدم المنهج الاستقرائى وذلك لبناء الإطار الفكرى والتأصيل النظرى لهذه الدراسة فيما يتعلق بمفهوم عدالة الاجتماعية والقدرة التنافسية والصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق عدالة الاجتماعية فى ظل الوضع التنافسي لمصر .

خطة الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى أربع مباحث إلى جانب المقدمة :

المبحث الأول : الإطار النظرى ٤

- مفهوم العدالة الاجتماعية ٤
- مفهوم وخصائص الصناعات الصغيرة ٦
- مفهوم القدرة التنافسية . ١٠

المبحث الثانى : الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الصغيرة ١٣

- الأهداف العامة لتنمية الصناعات الصغيرة . ١٣
- دورها فى التوظف وقيمة الانتاج ١٥
- التوزيع النسبي للصناعات الصغيرة وحجم الأجور ٢١

المبحث الثالث : وضع مصر التنافسي وفقاً لمؤشر GCI ٢٤

- مقياس التنافسية العالمية ٢٤
- وضع مصر التنافسى . ٢٧
- امكانيات مصر التنافسية ٣٥

المبحث الرابع : الصناعات الصغيرة كأحد محاور تحقيق العدالة الاجتماعية ٣٨

المحور الأول : إزالة المعوقات والتحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة ٣٨

المحور الثاني : دور الدولة . ٣٩

المحور الثالث : دور القطاع الخاص . ٤١

- النتائج والتوصيات . ٤٤
- قائمة المراجع . ٤٥

المبحث الأول

الإطار النظرى

المقدمة :

للاستفادة من مميزات الاعتماد على الصناعات الصغيرة وملاحقة التطور التكنولوجى المتلاحق فى مجال المعلومات والاتصالات وتزايد التنافسية الدولية ، فى تحقيق العدالة الاجتماعية ، فقد شهد مجال تنمية الصناعات الصغيرة فى السنوات الأخيرة العديد من اساليب الدعم للوصول من خلالها لما هو مستهدف تحقيقه .

ومن خلال هذا المبحث سوف نتناول بالدراسة أولاً: مفهوم عدالة الاجتماعية ، ثانياً: يتناول مفهوم وخصائص المشروعات الصغيرة ، ثالثاً : يتناول مفهوم القدرة التنافسية .

أولاً : مفهوم العدالة الاجتماعية

تعاني مصر من تفاوت اقتصادي وتنموي بين افراد المجتمع واضح ، وذلك لعدم مراعات البعد الاقليمى فى وضع خطط التنميه فى السنوات السابقة ، وعدم مراعات تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل حقيقى وملموس ، وهى تعد هدف يجب أن تسعى الدولة إلى تحقيقه لمواطنيها من خلال وضع معايير وأهداف ومؤشرات لقياس مدى الوفاء بها . كما يخضع أبعاد مفهوم العدالة الاجتماعية لتغيير مستمر لأنها عائد لخطط سابقة وثقافي متغير ، ويوجد العديد من العناصر الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية من أهمها المساواة وعدم التمييز بين أفراد المجتمع وتكافؤ الفرص ، التوزيع العادل للموارد الاقتصادية والأعباء ، الضمان الاجتماعي لكل أفراد المجتمع ، توفير السلع العامة ، العدالة بين الأجيال.

يوجد العديد من المفاهيم المختلفة لمفهوم العدالة الاجتماعية وسوف نعتمد على المفهوم الذى يشير إلى أن مفهوم العدالة الاجتماعية هي عملية تحقيق المساواة في الحقوق الأهلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون تمييز استنادًا إلى الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الموقع الجغرافي أو المركز الاجتماعي أو لأي سبب كان، وتوفير فرص متكافئة للجميع للارتقاء بقدراتهم على المنافسة إلى أقصى حد ممكن، بهدف زيادة مستويات الرفاهية، وتقليل حدة التفاوت الاجتماعي، وتخفيض معدلات الفقر والحرمان المادي والثقافي والسياسي، وذلك بالمشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي. ويساعد على ذلك تنمية القدرات

والملكات وإطلاق الطاقات لكل أفراد المجتمع، وكذلك مراعاة العدالة في تحمل الأعباء بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، وتقليل الفروق غير المقبولة بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة .

لقد جمع هذا المفهوم بكل جوانب العدالة الاجتماعية والمساهمين فى تحقيقها وأبعاد المختلفة ولاكن لم يأخذ فى الاعتبار البعد البيئى والبعد الإدارى حيث لاتتحقق العدالة الاجتماعية إلا فى ظل تحقيق تنمية اقتصادية حيث أن التنميه قد تتحقق بدون تحقيق عدالة اجتماعية ، لذا يجب وضع العدالة الاجتماعية هدف أصيل ضمن أهداف الخطط الاقتصادية المختلفة ، وفقاً لهذا المفهوم نتناول أبعاد العدالة الاجتماعية المختلفة والتى تتمثل فى : (مركز المشروعات الدولية الخاصة " CIPE " ، ٢٠١٤ ، ١٠).

البعد الاقتصادي المتعلق بمدى اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفى جني ثمارها .وهو ما يقود إلى قضية المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية في مجال العمل ، وملكية وسائل الإنتاج، والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز ، وكذلك قضية إعادة التوزيع . فالاقتصاد لم يتعاف بعد من الاضطرابات السياسية والاقتصادية حيث ارتفعت أسعار السلع الغذائية مع زيادة في معدلات التضخم ، وارتفعت معدلات الدين المحلي .

البعد الاجتماعي الذي يتعلق بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والإقصاء الاجتماعي، وما تستجوبه معالجتها من سياسات لتمكين الفئات المحرومة من تحسين أوضاعها على نحو مستدام ، ويتطلب ذلك زيادة الإنفاق على التعليم والصحة بحيث تتم إتاحة فرص متساوية في المجتمع بعيدًا عن الفجوات بين الدخول .

البعد البشرى الذي ينصب على مسألة الوفاء بحقوق الإنسان، ومسألة تكافؤ الفرص أمام الجميع لتنمية قدراتهم وتوسيع حرياتهم ومن المتعارف عليه أن حقوق الإنسان تعبيرأشمل من مجرد بعض الحقوق السياسية والانتهاكات الأمنية، بل يتضمن أيضًا حق الإنسان في العمل والمسكن الملائم والغذاء والشراب ، ويتضمن المساواة بين الرجل والمرأة في العمل ، وضمان حقوق ذوي الاحتياجات المختلف .

البعد الإقليمي المتعلق بالتفاوتات في توزيع الموارد والدخل القومي بين أقاليم الدولة (كالصعيد، والمحافظات الحدودية، والمناطق العشوائية)، والذي يتطلب الانتباه إلى دور السياسات العامة في توسيع هذه التفاوتات أو تقليصها، كما يتطلب التحول التدريجي نحو اللامركزية.

البعد الجيلي الذي يتعلق بالعدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، ليس فقط في توزيع الموارد الطبيعية وتحمل كلفة التلوث، وإنما أيضًا في تحمل أعباء الدين العام.

البعد المؤسسي الذي يتعلق بقضايا الحريات والحقوق السياسية والتمكين السياسي ، من خلال مؤسسات تكفل المشاركة الشعبية في صنع القرار.

البعد الثقافي وأهمية تنمية القيم التي تحض على الإبداع والعمل والاجتهاد والمنافسة والاعتراف بالأخر والحوار والحلول الوسط .

البعد البيئي لم يراعي المفهوم السابق البعد البيئي ضمن أبعاد مفهوم العدالة الاجتماعية وهو أساسياً في كافة مراحل التنمية ، بشكل يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستثمار فيها بما يضمن مراعات حقوق الأجيال بشكل متوازن ، ومما يساهم في دعم التنافسية وتوفير فرص عمل جديدة مما يساعد على القضاء على البطالة والفقر، ويحقق العدالة الاجتماعية مع توفير البيئة النظيفة والصحية والآمنة للآجيال القادمة .

تلك هى الأبعاد المختلفة التي من الممكن أن يتضمنها مفهوم العدالة الاجتماعية ، ومن الممكن العمل على الوصول للعدالة الاجتماعية بأكثر من وسيلة وفى هذا البحث سوف نعتمد على الصناعات الصغيرة كأحد الوسائل التى يمكن الوصول من خلالها إلى العدالة الاجتماعية وفقاً للمفهوم السابق .

ثانياً : مفهوم وخصائص الصناعات الصغيرة

يعد مفهوم الصناعات الصغيرة هى الأخرى من المفاهيم الديناميكية والتي تختلف من دولة إلي أخري وداخل كل دولة ، ويتوقف تعريفها على العديد من المعايير المختلفة مثل الأيدي العاملة وحجم رأس المال المستخدم ، أو الجمع بين عاملين أو أكثر .

كما ان تحديد مفهوم للمشروعات الصغيرة داخل الدولة من أهم الجوانب الأساسية لوضع إطار للسياسات والتشريعات التى تخدم هذا القطاع بهدف النهوض به وذلك للوصول به للتنافسية و تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال تلك القطاع .

١- مفهوم الصناعات الصغيرة

نسعى فى هذا الجزء توضيح بعضاً من التعريفات للمشروعات الصغيرة وفقاً للمفاهيم الدولية : [البنك الأهلي المصرى : ٢٠٠٤؛ ٧٥]

- يعرف **البنك الدولي** المشروعات الصغيرة التى يعمل بها من ١١ إلي ٥٠ عاملاً ويبلغ اجمالي الأصول والمبيعات ٣ مليون دولار ، بينما المشروعات المتوسطة هي من يعمل بها من ٥١ إلى ٣٠٠ عامل ويبلغ إجمالي الأصول والمبيعات حتي ١٠ مليون دولار.
- **فى دول الاتحاد الأوربي** تعرف بأنها هى التى يعمل بها بداية من١٠ عمال وأقل من ٥٠ عاملاً ويبلغ قيمة المبيعات أقل من ٧ مليون يورو سنوياً وحجم الأصول ٥ مليون يورو ، بينما المشروعات المتوسطة فهى من يعمل بها من ٥٠ إلى ٢٥٠ عامل ويبلغ حجم المبيعات أقل من ٤٠ مليون يورو سنوياً أو حجم الأصول ٢٧ مليون يورو .
- **فى الولايات المتحدة** تعرف المشروعات الصغيرة هى من يعمل بها أقل من ٥٠٠ عامل وحجم المبيعات أقل من ٥ مليون دولار سنوياً .

مفهوم الصناعات الصغيرة فى مصر يثير الكثير من الجدل بين الهيئات المسئولة عن ذلك القطاع ، ولقد صدر القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ لتعريف المنشآت الصغيرة وذلك فى الباب الأول من القانون وتوضح كيفية التأسيس والتعامل مع الجهات المختصة المحلية والأجنبية وذلك فى الباب الثانى أما الباب الثالث فمختص بتمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، أما الباب الرابع فتوجد به المواد المتعلقة بالحوافز والتيسيرات لتشجيع العمل فى تلك القطاعات: [الصندوق الاجتماعي للتنمية ، www. Sfdegyp. org]

- **المادة الأولى** : تسرى أحكام القانون على المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر التى تتوافر فيها شروط تطبيقه.
- **المادة الثانية** : الصندوق الاجتماعى للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وبالتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها والمعاونة فى الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات ، وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات . وتحدد اللائحة التنفيذية نظام عمل الصندوق فى قيامه بهذه المهام.
- ويؤدى الصندوق خدمات الائتمان والمساعدات الفنية للمشروعات الصغيرة من خلال فئات وسيطة مثل : البنوك والمنظمات غير الحكومية وتقدم خدمات الائتمان متناهى الصغر وخدمات المشروعات الصغيرة عن طريق قنوات مختلفة داخل الهيئة .
- ولقد عرف القانون السابق المنشآت الصغيرة كما يلي :

- **المادة الأولى** : يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة تمارس نشاطًا اقتصاديًا إنتاجيًا أو خدميًا أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيهاً ولا يزيد عدد العاملين فيها عن ٥٠ عاملاً .
- **المادة الثانية** : يقصد بالمنشأة المتناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطًا اقتصاديًا إنتاجيًا أو خدميًا أو تجاريًا ويقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه .

بذلك فقد اعتمد هذا القانون فى تعريف المنشآت الصغيرة على معيارين فقط هما رأس المال المستثمر فى المنشآت ، وعدد العمال وللتمييز بينهما دون الرجوع لحجم المبيعات أو القيمة المضافة للمنشآت ومستوي التكنولوجيا المستخدم بها ، وسوف يعتمد فى هذا البحث على تصنيف حجم الصناعة على أن المنشآت التى يعمل بها أقل من ٥٠ عاملاً يعد صناعة صغيره .

٢- خصائص المشروعات الصغيرة

يوجد العديد من الخصائص التي تشترك فيها المنشآت الصغيرة وتكسِبها طبيعة خاصة يجعلها من أهم الركائز التى يعتمد عليها فى تحقيق العدالة الاجتماعية ، رغم تعدد مجالات النشاط واختلاف الإطار التنظيمي لمكوناتها الفرعية ، مثل كثافة الأيدى العاملة وأنخفاض التكاليف الرأسمالية إلى جانب الانتشار الجغرافى داخل محافظات مصر ، مما يجعلها تغطى مناطق مختلفة حيث توجد الأمكانيات البشرية والمادية ، والتى تتمثل فى : [رئاسة مجلس الوزراء: ٢٠١٠؛ ١٣] ، [بنك التنمية الصناعية ، www.idbe-egypt.com]،[بن جليلي ، ريا ض : ٢٠١٠؛ ٦] .

١-الخصائص المرتبطة بالملكية والإدارة والتنظيم :

تتصف الصناعات الصغيرة بالملكية الفردية حيث تكون المنشأة مملوكة لفرد واحد وفى بعض الأحيان تكون الملكية عائلية ، مما يكسبها المرونة والسرعة فى اتخاذ القرارات والتكيّف مع المُستجدات، كما يمنحها صفة الاستقلالية فى الإدارة ، و يترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطًا وثيقًا بالملكية ، ويجمع صاحب المنشأة بين جميع وظائف الإدارة .

٢- الخصائص المرتبطة بالتعامل فى الأسواق :

تعتمد المنشآت الصغيرة بدرجة ملحوظة على العمالة الخاصة ، حيث يزاول صاحب المنشأة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب ويبرز ذلك بوضوح فى مجال نشاط المزارع الصغيرة وتجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوعة ، ويكثرالاعتماد على العمالة

الموسمية والمؤقتة وكذلك تشغيل الصبية وصغار السن مع عدم وجود عقود بين الطرفين ، مما يكسب صاحب العمل حرية فى التعيين والفصل ، وتزداد هذه السلطة كلما كان سوق العمل يعانى من فائض فى العرض وانتشار البطالة.

٣- خصائص سوق رأس المال:

تعتمد المنشآت الصغيرة بدرجة كبيرة على مواردها الذاتية فى تمويل النشاط سواء فى مرحلة التأسيس أو فى مرحلة التشغيل وعادة ما تتمثل مصادر هذه الأموال فى المدخرات الشخصية أو الميراث أو حصيلة بيع أصول مملوكة كأراضى أو عقارات ويجرى فى بعض الأحيان تدبير جانب من الاحتياجات عن طريق الاقتراض من بعض أفراد الأسرة أو الأصدقاء الذين تربطهم علاقات قوية مع صاحب المنشأة .

٤ – مصادر المواد الخام :

تعتمد المنشآت الصغيرة على الخامات المحلية وتحصل عليها إما من المنتجين مباشرة أو من الموردين والوسطاء فى الأسواق مما يعمل علي تقليل الواردات .

٥ – مدي الانتشار :

تتميز المنشآت الصغيرة بالانتشار الجغرافى مما يساعدها على التعامل فى الأسواق المحلية المحدودة أى تفى بطلباتها ، كما تنشط معاملات المنشآت الصغيرة فى الأسواق التي يكون لها متطّلبات خاصة، مثل نوعية معينة من السلع والخدمات ، تعتمد على الأذواق والمواصفات المحلية ، غير النمطية والتى يمكن أن توفرها المنشأة الصغيرة بكفاءة عالية .

٦– أسواقها ذات طبيعة تنافسية :

حيث تتصف أسواق المنشآت الصغيرة بطبيعة تنافسية نظرًا لحرية الدخول والخروج من النشاط ولتعدد المنشآت الصغيرة .

نخلص من ذلك أن تعريف الصناعات الصغيرة من التعريفات المتداخلة والمتشابكة حيث أنها مفهوم نسبى وليس مفهوم مطلق ومحدد ويختلف من دولة إلي آخرى وداخل كل دولة ، كما توجد العديد من المعايير التي تستخدم فى التمييز بين حجم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويستخدم أحد تلك المعايير فى التمييز بينها أو الجمع بين معيارين أو أكثر وذلك إلي جانب بعض المعايير المتعلقة بطبيعة الإدارة و طبيعة دور صاحب رأس المال فى المنشآت ، كما تم توضيحه فى عرض خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وبصفة عامة لا يوجد اتفاق عام نحو مفهوم الصناعات الصغيرة والتمييز بينها بشكل قاطع لكن يوجد تمييز نسبى كما لا يوجد اتفاق حول المعايير المستخدمة فى التفرقة بينها وإن كان معيار الأيدي العاملة ورأس المال المستخدم فى العملية الإنتاجية ، إلى جانب حجم المبيعات السنوية هى أبرز المعايير المستخدمة فى التمييز بين حجم الصناعات .

من خلال ذلك فإنه عند الاعتماد على معيار أو أكثر فى التمييز بين حجم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة يجب مراعاة طبيعة المشروع (زراعي – صناعى – خدمى) حيث يختلف حجم المشروع من قطاع إلي آخر وكذلك المنطقة (حضر - ريف) فالقطاع الزراعى بطبعة يعتمد على الأيدى العاملة بنسبة أكبر لما يتصف بالكثافة النسبية للأيدى العاملة وقلة رأس المال المستخدم ، فى حين يعتمد القطاع الصناعي على رأس المال المستخدم فى الاستثمار بنسبة أكبر من الاعتماد على الأيدى العاملة ويعتمد قطاع الخدمات على العنصرين فى نفس الوقت وكذلك قد يعد المشروع متوسط فى منطقة ريفية بينما يعد مشروع صغير فى الحضر ، حتى يتمكن واضعو السياسات من النهوض بتلك الصناعات والوصول من خلالها للهداف المرجوة منها وزيادة تنافسيتها .

ثالثاً : مفهوم القدرة التنافسية

تعتبر القدرة التنافسية من المفاهيم الحديثة التي يُعتمد عليها فى المعاملات الخارجية بين الدول ، ومن أهم التحديات التى تواجه الدول المتقدمة والنامية فى آن واحد ، خاصة الدول التى لديها استراتيجية للتوسع في الصادرات وتقليل الواردات بغية تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع .

كما تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المناسبة لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحفيز الإبداع والابتكار من أجل تعزيز وتحسين مستوى الإنتاج وجودة الإنتاج عن طريق خفض التكاليف والأسعار [العصفورى ، صالح : ٢٠١٢ ; ٢] .

لقد ظهر مفهوم القدرة التنافسية مع منتصف السبعينيات من القرن العشرين ليأخذ مكان الميزة النسبية التى اعتمدت عليها التجارة الدولية وبذلك أصبح التحدى الكبير الذى يواجه الدول هو كيفية تحويل الميزة النسبية التى تتمتع بها الدولة إلى ميزة تنافسية ، ويختلف مفاهيم القدرة التنافسية وفقاً لمفهومها على مستوى الدولة أى من وجهة النظر الكلية أو التنافسية على المستوى الجزئى أى من وجهة النظر الجزئية ونعرض فيما يلى المفاهيم المختلفة لمفهوم القدرة التنافسية .

١ ـ مفهوم القدرة التنافسية على مستوى الدولة :ـ

ـ تعرف التنافسية على مستوى الدولة بأنها قدرة الاقتصاد على توفير مستوى معيشة مرتفع للمواطنين وتقاس بقدرة الاقتصاد على خلق الثروات ومن خلال تعظيم الإنتاج ودعم قدرات الابتكار [المجلس الوطني المصري للتنافسية : ٢٠٠٤;٧] .

ـ تشير التنافسية الدولية إلى قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات بهدف تلبية إحتياجات الأسواق الخارجية وتساعد فى نفس الوقت فى تحقيق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى للدولة والعمل على استمرارية هذا الارتفاع عبر الزمن [حسن ، محمود : ١٩٩٩;٤] .

ـ يعرف مجلس السياسة التنافسية الأمريكية القدرة التنافسية للدولة على أنها قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التى تتوافق مع الرغبات أو الأذواق فى الأسواق العالمية وفى نفس الوقت تحقيق مستوى معيشة متزايد على المدى الطويل [معهد التخطيط القومى: ٢٠٠٢ ;٦٦] .

ـ كما تنوع تعريف القدرة التنافسية من خلال المنتدى الاقتصادى العالمى فى تقاريره السنوية المختلفة :ـ

- وفى تقريره عام ١٩٩٧ عرف التنافسية الدولية بأنها قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو سريعة ومتزايدة فى نصيب الفرد من الدخل الحقيقى [World Economic Forum:1997;84]

  ويربط ذلك التعريف بين القدرة التنافسية وأثرها على دخل الأفراد أى يجب أن يكون لها أثر على دخل المواطنين فى ذات الوقت يكون مستمراً .

- وفى تقريره عام ٢٠٠٣ عرف التنافسية الدولية على أنها قدرة الدولة على إنتاج سلع جديدة تعتمد على العنصر التكنولوجى وليس على المزايا النسبية القائمة على منتجات تتسم بتكلفة منخفضة ووفرة مصادرها الطبيعية[World Economic Forum:2003;25]

  ويوضح هذا التعريف أن القدرة التنافسية لا ترتبط فقط بالميزة التنافسية بل يجب تحويلها إلى قدرة تنافسية تستطيع من خلالها الدولة المنافسة فى الأسواق الخارجية واختراقها كما أوضح أهمية التطور التكنولوجى فى العملية الصناعية على مستوى الدولة .

- وفى تقريره عام ٢٠٠٥ عرف التنافسية بأنها مجموعة من العوامل والسياسات والمؤسسات التى تحدد مستوى إنتاجية الدولة والذى يحدد بدوره مستوى التقدم الاقتصادى بها ، بذلك فقد ربط المنتدى الاقتصادى العالمى فى تعريفه للتنافسية الدولية بأنها مجموعة من العوامل

المتكاملة والمترابطة التى على أساسها تتم عملية الانتاج وتحقيق التقدم الاقتصادى والتفوق الإنتاجي ومن ثم تحقيق التنافسية [World Economic Forum:2005;16.] .

- ويشير" بورتر Porter " إلى أن التنافسية الدولية مفهوم متعدد الجوانب فقد تؤخذ على أنها ظاهرة كلية داخل الاقتصاد تتأثر ببعض المتغيرات مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة وعجز الموازنة العامة للدولة أو تعتمد على ملكية الموارد الطبيعية بوفرة أو أنها دالة عكسية فى تكلفة العمل أو ممارسات الإدارة أو أنها التوازن الموجب للميزان التجارى أو قدرة الاقتصاد على خلق الوظائف .

كما يشير لمفهوم القدرة التنافسية على مستوى الدولة بأنها إنتاجية الدولة بمعنى أن رفع مستوى المعيشة داخل الدولة يتوقف على قدرة الشركات داخل الدولة على تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية وزيادتها عبر الزمن [Michael. E.porter :1990;3]

ويتضح من ذلك تعدد مفهوم التنافسية على مستوى الدولة كما أنه يختلف مع مرور الزمن ويمكن من خلال العرض السابق تعريف القدرة التنافسية للدولة بأنها " قدرة الدولة على اختراق الأسواق الخارجية بهدف إيجاد فرص لزيادة صادراتها وتقليل وارداتها وذلك على المدى القصير والطويل وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد داخل الدولة " .

٢ ـ مفهوم القدرة التنافسية على المستوى الجزئى :-

فيما يلى يتم توضيح مفهوم القدرة التنافسية على مستوى الصناعة أو القطاع : -

حيث تشير إحدى الدراسات أن الصناعة أو القطاعات تكون ذات قدرة تنافسية إذا استطاعت تلك الصناعة المنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية وتحقيق أرباح على أساس مضطرد ، من خلال السعر المنخفض أو الجودة المرتفعة استناداً إلى معدلات مرتفعة من الإنتاجية وأنشطة فعالة للابتكار والتجديد بما يساهم فى رفع مستوى معيشة الأفراد بشكل مطرد [الجرف ، منى : ٢٠٠٢ ; ١١] .

وتشير دراسة أخرى إلى أن الدولة تتمتع بميزة تنافسية فى صناعة ما إذا استطاعت تلك الصناعة أن تحقق نجاحا تنافسياً فى الأسواق العالمية فى هذه الصناعة من خلال تبنى استراتيجية عالمية للمنافسة استناداً إلى متغيرات تكنولوجية ومهارية مكتسبة [خشبة ، نجوى : ٢٠٠٣ ; ٨] .

من خلال هذا المفهوم للتنافسية على مستوى الصناعة فإنه ربط بين تنافسية الدولة وتنافسية الصناعة فى وقت واحد حيث أن الدولة هى المسئولة عن وضع الإستراتيجية العامة وليس الصناعة .

ـ أما "بورتر" فقد تناول مفهوم التنافسية على مستوى الصناعة من خلال الربط بين تنافسية الصناعة وقدرتها على الاحتفاظ بتفوقها فى الأسواق العالمية ، ليس ذلك فى مجال التجارة بل فى مجال الاستثمار وكذلك التفوق فى السوق المحلية .

ذلك يبين اهتمام "بورتر" بالسوق المحلية كنطاق أولى لبناء القدرة التنافسية وضرورة اتباع استراتيجية عالمية للمنافسة فى مجال التجارة والاستثمار .

حيث يشير"بورتر" إلى أن الدولة يمكن أن تكون منافسة عالمياً فى صناعة معينة أو مجموعة من الصناعات ولا يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية فى كل الصناعات ، مفهوم التنافسية على مستوى الصناعة يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظف مما يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة بالتحسن المستمر [محمد ، جابر : ١٩٩٧ ; ٢١].

ومن خلال ذلك يتضح تعدد المفاهيم للقدرة التنافسية على المستوى الجزئى ، ويمكن تعريف القدرة التنافسية على مستوى المشروع " بأنها القدرة على إنتاج سلعة أو خدمة أكثر جودة وأقل تكلفة وذات قيمة عالية وذلك من خلال رفع مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية ، بغية تلبية احتياجات الطلب المحلي والطلب العالمي مع الحفاظ عليه بشكل قابل للاستمرار مما يؤدي إلي استمرارية متحصلاتها وزيادة حصتها السوقية وتحقيق الربحية للمنشأة والمساهمين فيها عبر الزمن " .

وتتعدد مفاهيم القدرة التنافسية سواءً على مستوى الدولة أوالقطاع حيث أنه مفهوم متغير عبر الزمن ، ويجب أن نسعي لتحقيق القدرة التنافسية على مستوى الدولة أو الصناعة وذلك من خلال التطوير والابتكار والتكامل والتعاون المتبادل بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإستخدامها كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة ، بذلك تتحقق التنافسية على مستوى الدولة .

المبحث الثانى
الأهمية الاقتصادية والاجتماعية
للصناعات الصغيرة فى مصر

المقدمة :

تعتبر المشروعات الصغيرة أحد أهم الركائز الأساسية ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمصرلتحقيق العدالة الاجتماعية ، حيث أن تنمية هذه القطاع يعد أحد أهم وسائل مواجهة مشكلة التفاوت فى مستوى الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من ظاهرة البطالة نظرا لأنها قليلة رأس المال وكثيفة الأيدى العاملة كما هو مبين فى خصائصها ، كما يمكن أن تلعب هذه المشروعات دورا كبيراً فى تنمية الصادرات المصرية للخارج.

ويتناول هذا المبحث الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة ، من خلال تحديد الأهداف العامة لتنمية تلك المشروعات ومساهمة المشروعات الصغيرة فى نسبة العمالة والقيمة المضافة الصافية وحجم الإنتاج بتكلفة العوامل إلى جانب عرض لنسبة الصناعات على مستوى الجمهورية وحجم الأجورعلى مستوى المحافظات ومدى أنتشارها بين المحافظات ، فى البداية نتعرف على الأهداف العامة لتنمية المشروعات الصغيرة .

أولاً : الأهداف العامة لتنمية الصناعات الصغيرة :-

يمكن تقسيم الأهداف العامة لتنمية الصناعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات وهى الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية والأهداف التكنولوجية على النحو التالى :- [البنك الأهلي المصرى : ٢٠٠٤؛٧٥] ، [مجلس الشورى: ٢٠٠٣؛ ١٤٢]

١- الأهداف الاقتصادية :

تتمثل الأهداف الاقتصادية فى النقاط التالية :-

- تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج حيث يفتقر هيكل الإنتاج والخدمات المصرية للتنوع سواء على مستوى السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية أو الوسيطة أو الخدمات التكنولوجية ، وذلك لتلبية متطلبات السوق المحلية أو التصدير.
- تنمية المدخرات المحلية حيث أنها تساهم بفاعلية فى تنمية المدخرات المحلية من خلال الاستثمار فيها وتنمية العائد على الاقتصاد القومى من وراء تنمية المدخرات المحلية .

- إحداث التراكم الرأسمالى وتنشيط الحراك الاجتماعى و مشاركة القطاع الخاص ورؤس الأموال المحلية فى التنمية.
- تعظيم استخدام الخامات المحلية حيث أنها هى الأقدر استعدادا لاستخدام الخامات المحلية حيث يحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومى كما سيتضح .
- المساهمة فى تحقيق سياسة إحلال الواردات إلى جانب تنمية الصادرات .

٢- الأهداف الاجتماعية:

تنقسم مجموعة الأهداف الاجتماعية بدورها إلى عدة أهداف تتمثل فيما يلى:-

- مكافحة ظاهرة البطالة وتوفير فرص العمل الحقيقية المنتجة وتتميز المشروعات الصغيرة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل حيث تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة لبدء النشاط مما يشجع الكثيرين على التوسع فى هذا النوع من المشروعات .
- توفير فرص عمل للعمالة نصف الماهرة وغير الماهرة حيث تتميز بقدرتها على توظيف مثل تلك العمالة ، و رفع القدراتهم ومهاراتهم .
- المساهمة فى تحقيق استراتيجية التنمية المكانية حيث تستهدف استراتيجية التنمية المكانية وتحقيق ذلك يتطلب وجود استثمارات ومشروعات منتجة توفر فرص عمل من خلال تنمية تلك المشروعات التى توفر السلع والخدمات من جهة وفرص العمل من جهة أخرى .
- تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية حتى يمكن الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة من خلال زيادة إنتاجيتها وتحسين جودة المنتج نتيجة المنافسة بين الصناعات الصغيرة.

٣- الأهداف التكنولوجية:

تنقسم مجموعة الاهداف التكنولوجية إلى ما يلى :-

- استخدام التكنولوجيه المحلية حيث انها الأنسب و الأكثر مرونة لاستقبالها.
- تعظيم استخدام المنتجات الثانوية والمخلفات بمعالجتها وإعادة تدويرها لما لديها من قدرة على التعامل مع المنتجات الثانوية والمخلفات لإعادة تدوير المخلفات .
- توازن هيكل النشاط الصناعى المصرى حيث يعانى هيكل النشاط الصناعى المصرى من خلل جسيم يتمثل فى غياب القاعدة القوية التى يستند عليها من الصناعات الصغيرة المتطورة وعالية التكنولوجيا .

- توفير الصناعات الداعمة للأنشطة الصناعية الكبيرة حيث يتضح دورها الجديد كصناعات داعمة لكل النشاط الصناعى وخاصة الصناعات الكبيرة .

وبذلك تعد الصناعات الصغيرة وفقاً لخصائصها هى الأنسب لتحقيق تلك الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية .

ثانياً : مساهمتها فى حجم العمالة وقيمة الإنتاج :

للصناعات الصغيرة دوراً اقتصادياً واجتماعياً بارزاً فى الاقتصاد المصرى، كما تتضح أهميتها فى التنمية الاقتصادية واعتبارها ركيزة فى تحقيق العدالة الاجتماعية فى مصر من خلال ما تبين من خصائصها المختلفة ، ومن خلال ذلك سنوضح وضع الصناعات الصغيرة فى مصر من حيث عدد المنشآت وحجم إنتاجها والقيمة المضافة وعدد العاملين بها على مستوى الجمهورية ومدى مساهمة القطاع العام والأعمال والقطاع الخاص فى ذلك ، وفقاً لفئات عدد العاملين. [الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: ٢٠١٤؛ ١٠] .

١ - عدد المنشآت :

نبين من خلال الجدول رقم (١) عدد المنشآت وفقاً لفئات عدد المشتغلين على مستوى الجمهورية وذلك فى عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ حيث وصل عدد المنشآت إلى ٢.٤١ مليون منشآة وذلك وفقاً للتعداد الرابع الذى تم من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فى عام ٢٠١٤ موزعة على أساس عدد العمال والقطاع (عام- خاص) ، ويمثل عدد المنشآت فى القطاع العام والأعمال ٨٢٤ منشأة بنسبة ٠.٠٤ % ، وتمثل عدد المنشآت فى القطاع الخاص ٢ مليون و ٤٠٩.٥ ألف منشأة بنسبة ٩٩.٩٦% على مستوى الجمهورية .

وتم توزيعها إلى أربع فئات (أقل من ١٠مشتغلين) و (من ١٠- ٢٤ مشتغل) و(من ٢٥- ٤٩ مشتغل) و(من ٥٠ مشتغل فأكثر) موزعاً على القطاع الخاص والعام يتبعه رسم بيانى لزيادة التوضيح .

الجدول رقم (١)

التوزيع النسبي للمنشآت طبقاً لحجم المنشأة والقطاع (عام - خاص) عام (٢٠١٣/٢٠١٢)

فئات عدد المشتغلين	عدد المنشآت	النسبة	القطاع العام والأعمال	النسبة	القطاع الخاص	النسبة
أقل من ١٠	٢٣٣٦٢٣٩	٩٦.٩	٦١	٧.٥	٢٣٣٦١٧٨	٩٧
١٠- ٢٤	٥٣٧٩٧	٢.٢	١٨١	٢٢	٥٣٦١٦	٢.٢
٢٥- ٤٩	١٠٦٠١	٠.٥	٨٧	١٠.٥	١٠٥١٤	٠.٤
الإجمالى	٢٤٠٠٦٣٧	٩٩.٦	٣٢٩	٤٠	٢٤٠٠٣٠٨	٩٩.٦
٥٠ فأكثر	٩٧٢٨	٠.٤	٤٩٥	٦٠	٩٢٣٣	٠.٤
الإجمالى العام	٢٤١٠٣٦٥	١٠٠	٨٢٤	٠.٠٤	٢٤٠٩٥٤١	٩٩.٩٦

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،أهم مؤشرات التعداد الاقتصادى لعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ ، التعداد الرابع ، ٢٠١٤ .

النسبة المئوية : من إعداد الباحث (نسبة الإجمالى لكل قطاع منسوبة إلى الإجمالى العام أم نسبة الفئات فمنسوبة إلى إجمالى القطاع نفسه) .

الشكل البيانى رقم (١)

عدد المنشآت فى القطاع العام والخاص

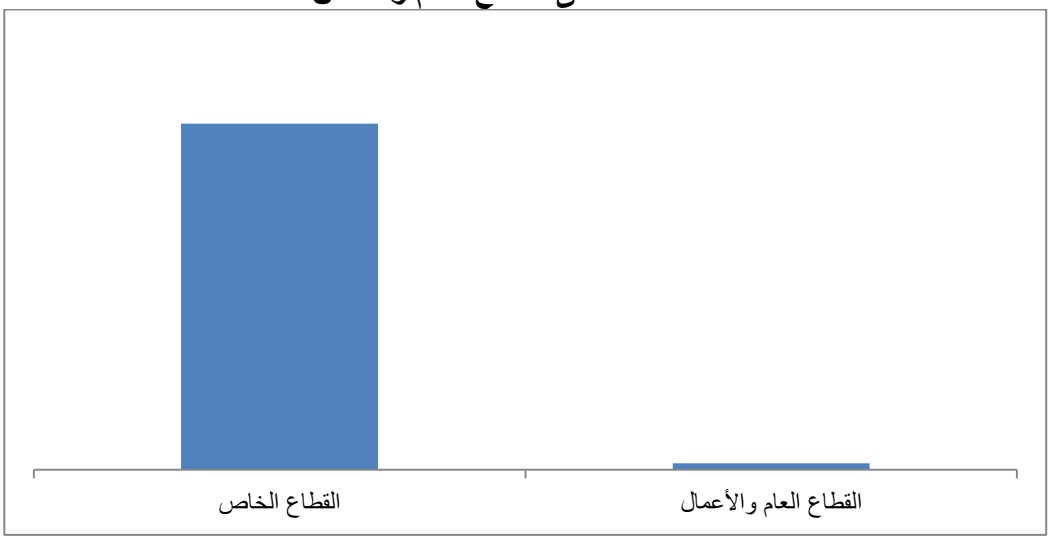

المصدر : الجدول رقم (١)

الشكل البيانى رقم (٢)
عدد المنشآت طبقاً لفئة المشتغلين فى القطاع الخاص

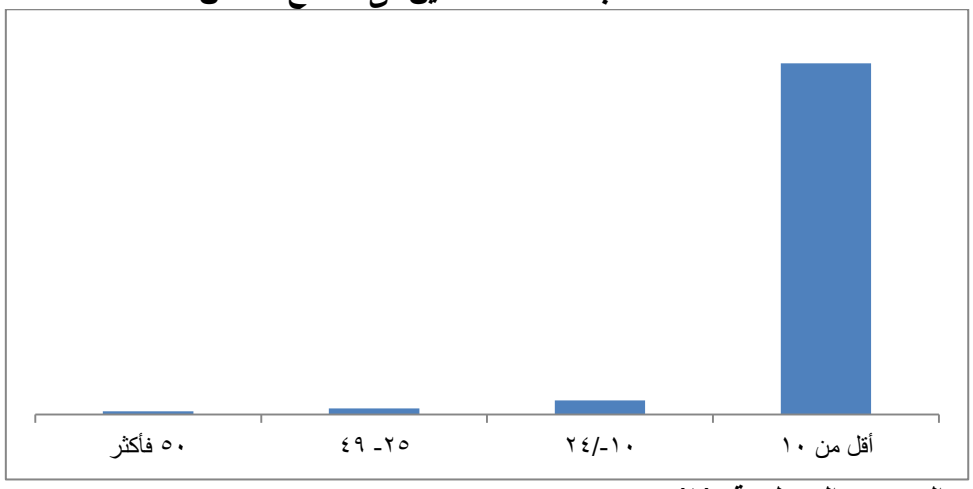

المصدر : الجدول رقم (١)

من خلال الجدول السابق نجد إنخفاض فى أعداد المنشآت التابعة للقطاع العام وأن تركز عدد المنشآت فى هذا القطاع فى المنشآت التى يعمل بها ٥٠ مشتغلاً فأكثر بنسبة ٦٠ % ، وتمثل عدد المنشآت فى القطاع الخاص ٢ مليون و ٤٠٩.٥ ألف منشأة على مستوى الجمهورية.

حيث تمثل المنشآت التى يعمل بها أقل من ١٠ مشتغلين تمثل نسبة ٩٧% من المنشآت وفى المرتبة الثانية المنشآت التى يعمل بها (١٠- ٢٤) مشتغل وتمثل نسبة ٢.٢% وفى المرتبة الثالثة المنشآت التى يعمل بها (٢٥- ٤٩) وتمثل نسبة ٠.٤% .

من العرض السابق يتضح تركز المنشآت الصناعية فى الصناعات الصغيرة حيث أنها تمثل نسبة ٩٩.٦ % من إجمالى الصناعات على مستوى الجمهورية ، لذا يجب الاهتمام بها وتذليل المعوقات والمشاكل التى تواجهها كما سيتضح فى المبحث الرابع ، كما أن النسبة الأكبر من حجم الصناعات تتركز فى القطاع الخاص وما له من دور كبير فى تحقيق تنمية وزيادة تنافسية الصناعات الصغيرة والوصول من خلالها تحقيق البعد الاجتماعى ويتضح ذلك فى المبحث الرابع ايضاً، وإن كان عدد المنشآت لا يبين بشكل منفرد وواضح أهمية الصناعات الصغيرة ويمكن توضيحها من خلال حجم الإنتاج وعدد العمال .

٢ــ القيمة المضافة وحجم الإنتاج :

نعرض فيما يلى القيمة المضافة وفقاً لفئة العمال والقطاع (عام – خاص) وذلك من خلال الجدول رقم (٢) ، ثم عرض لحجم الإنتاج الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج وذلك من خلال الجدول رقم (٣) يتبعه رسم بيانى.

الجدول رقم (٢)

القيمة المضافة الصافية طبقاً لحجم المنشآت

خلال عام (٢٠١٢/٢٠١٣) القيمة بالألف جنيه

م	فئات عدد المشتغلين	القيمة المضافة الإجمالية	القيمة المضافة الصافية		القطاع العام والأعمال	القطاع الخاص
			القيمة	النسبة		
١	١-	٢٠٨٥٣٧٢٤	٢٠٣٧١٢٠٨	١.٩	٧-	٢٠٣٧١٢١٥
٢	٢-	٣٧١١٢٠٨٣	٣٦٢٨٠٥٨٢	٣.٣	٢٤	٣٦٢٨٠٥٥٨
٣	٣-٤	٤٤٩٣٩٦٥٨	٤٣٨٨٧٥٨٨	٤.٠	٧٥٢١٢-	٤٣٩٦٢٨٠٠
٤	٥-٩	٥١٧٩٣٧٤٨	٥٠٤٩٢٨٢٣	٤.٦	٢٩٥٤	٥٠٤٨٩٨٦٩
٥	١٠-١٤	٤٣٠٨٦٧٩٧	٤٢٣١٣٧٢٧	٣.٩	١٤٧٦٠	٤٢٢٩٨٩٦٧
٦	١٥-١٩	٢٠٧٩٤٧٩٩	١٩٩٨١٢٤٥	١.٨	١٤٩٨٦	١٩٩٦٦٢٥٨
٧	٢٠-٢٤	١٨٨٩٧٤٥٦	١٨٤٨٥٩١٣	١.٧	٩٢٨٠	١٨٤٧٦٦٣٤
٨	٢٥-٢٩	٦٧٩٧٧٨٣	٦٤٧٥٨٤٣	٠.٦	٢١٩٤١	٦٤٥٣٩٠٢
٩	٣٠-٣٤	١٢٩٧٧٢٦٥	١٢٦٣٩٦٢٣	١.٢	٤٣١٧	١٢٦٣٥٣٠٦
١٠	٣٥-٣٩	٨١٣٧٤٠٠	٧٧٣٦٣٤٣	٠.٧	٢٤٤٢٨	٧٧١١٩١٥
١١	٤٠-٤٤	١٣٩٦٩٧٤٣	١٣٢٧٥٤٨٦	١.٢	٢٠٦٢٥	١٣٢٥٤٨٦١
١٢	٤٥-٤٩	٣٠٦٣٤٧٣	٢٨٨٢٦٦٩	٠.٣	١٧٠٠٧	٢٨٦٥٦٦٢
١٣	٥٠+	٨٧١١٨٩٤٦٤	٨١٥١٥١١٠٧	٧٤.٨	١٧٥٢٥٤٣٥٤	٦٣٩٨٩٦٧٥
إجمالى الجمهورية		١١٥٣٦١٣٣٩٣	١٠٨٩٩٧٤١٥٧	١٠٠	١٧٥٣٠٩٤٥٧	٩١٤٦٦٤٧٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،أهم مؤشرات التعداد الاقتصادى لعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ ، التعداد الرابع ، ٢٠١٤.

حيث بلغت القيمة المضافة الإجمالية ١١٥٣.٦ مليار جنيه ، يساهم القطاع العام والأعمال فيها بمقدار ١٩٣.٤ مليار جنيه والقطاع الخاص بمقدار ٩٦٠.٢ مليارجنيه إذ تساهم المنشآت التى يعمل بها ٥٠ عاملاً فأكثر بنسبة ٧٥.٥% والتى يعمل بها أقل من ٥٠ عامل تساهم بنسبة ٢٤.٥% من القيمة المضافة الإجمالية .

والقيمة المضافة الصافية بلغت ١٠٨٩.٩ مليار جنيه حيث ساهم القطاع العام والأعمال بقيمة ١٧٥.٣ مليارجنيه والقطاع الخاص ٩١٤.٦ مليارجنيه ، تساهم منشآت القطاع الخاص التى يعمل بها ٥٠ عاملاً فأكثر بنسبة ٧٤.٨% ، أما مساهمة الصناعات التى يعمل بها أقل من ٥٠ عامل تساهم بنسبة ٢٥.٢% من القيمة المضافة الصافية .

نعرض فيما يلى حجم الإنتاج بتكلفة عوامل الإنتاج لمعرفة نسبة مساهمة كل فئة فى حجم الإنتاج وذلك من خلال الجدول التالى ويتبعه رسم بيانى للتوضيح :

الجدول رقم (٣)

حجم الإنتاج الإجمالى بتكلفة العوامل طبقاً لفئة المشتغلين والقطاع القيمة بالألف جنيه ٢٠١٣

فئات عدد المشتغلين	الإنتاج بتكلفة العوامل	النسبة	إنتاج القطاع العام والأعمال	النسبة	إنتاج القطاع الخاص	النسبة
أقل من ١٠	216145617	7.11	30360	---	216135257	9.14
١٠- ٢٤	117683775	3.6	80687	---	117603089	1.8
٢٥- ٤٩	71019716	8.4	235505	---	70784210	5
الإجمالى	404849108	9.22	346552	1.0	404522556	28
٥٠ فأكثر	1440737860	1.77	397823157	9.99	1042914702	72
الإجمالى العام	1845586968	100	398169709	57.21	1447437258	43.78

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،أهم مؤشرات التعداد الاقتصادى لعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ ، التعداد الرابع ، ٢٠١٤.

النسبة المئوية : من إعداد الباحث (نسبة الإجمالى لكل قطاع منسوبة إلى الإجمالى العام أم نسبة الفئات فمنسوبة إلى إجمالى القطاع نفسه) .

الشكل البيانى رقم (٣)

حجم الإنتاج الإجمالى طبقاً لفئة المشتغلين

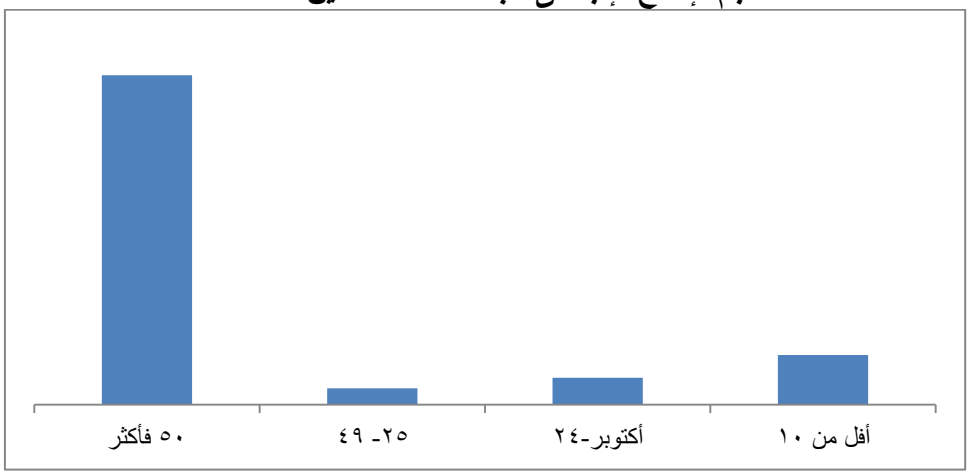

المصدر : الجدول رقم (٣)

الشكل البيانى رقم (٤)
حجم الإنتاج طبقاً لفئة المشتغلين فى القطاع الخاص

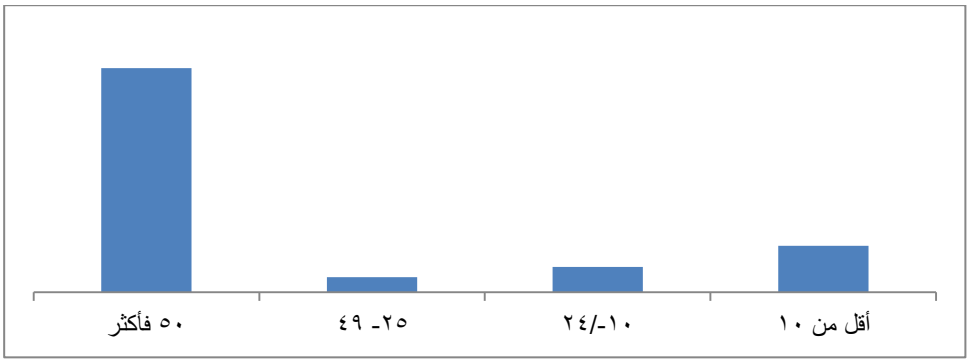

المصدر : الجدول رقم (٣)

من الجدولين والرسم البيانى نجد أن فئة عدد المشتغلين أقل من ١٠ عمال تساهم بنسبة ١١.٧% من حجم الإنتاج الكلي وتتبع جميعها تقريباً القطاع الخاص ، كما ساهمت فئة (١٠-٢٤) بنسبة ٦.٣% من حجم الإنتاج الكلى تم إنتاجها تقريباً من خلال القطاع الخاص ، وساهمت فئة (٢٥-٤٩) بنسبة ٤.٨% من الناتج الكلى وبذلك فقد ساهمت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٢٢.٩% من حجم الإنتاج الكلي ، ساهم القطاع العام والأعمال بنسبة قليلة جداً من حجم الإنتاج وتحمل القطاع الخاص النسبة العظمى ، أما القطاع الذى يعمل به ٥٠ عامل فأكثر فقد ساهم بالجزء الأكبر وصل إلى ٧٧.١% من حجم الإنتاج الإجمالى ، ساهم القطاع العام والأعمال فيه بنسبة ٢٨% والقطاع الخاص يساهم بنسبة ٧٢% .

وهو ما يشير إلى أن الصناعات الصغيرة فى القطاع الخاص تساهم بالجزء الأكبر من حجم الإنتاج الذى يتم من خلال ذلك القطاع ، كما أنها لم تحقق الدور المتوقع لها فى دفع عجلة النمو الاقتصادى فى مصر حتى الآن رغم أنها تمثل نسبة ٩٩.٦ % تقريباً من إجمالى الصناعات المصرية ويحسب للصناعات الصغيرة رغم انخفاض نسبة مساهمتها فى القيمة المضافة فى أنها تحقق قيمة مضافة صافية أكبر من القيمة المضافة الإجمالية مقارنة بالصناعات الكبيرة كما هو مبين فى الجدول رقم (٢) كما يجب مراعات أصحاب الصناعات متناهية الصغر عند تطبيق قانون الضريبة المضافة مما يساعد فى تحقيق العدالة الاجتماعية .

٣- عدد العمال :

تتصف الصناعات الصغيرة بأنها كثيفة الأيدى العاملة لما لها من قدرة على استيعابها العمالة الماهرة والنصف ماهرة إلى جانب انخفاض رأس المال اللازم لتوفير فرص العمل

وقدرتها على الاعتماد وتنمية المدخرات المحلية مما يجعلها من أهم القطاعات فى توفير فرص عمل متنوعة ، ويوضح الجدول التالى عدد المشتغلين طبقاً للقطاع : -

الجدول رقم (4)

التوزيع النسبي لعدد المشتغلين طبقاً لحجم المنشأة خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١٣)

فئات عدد المشتغلين	إجمالى عدد المشتغلين	النسبة	القطاع العام و الأعمال	النسبة	القطاع الخاص	النسبة
أقل من ١٠	**5219985**	**8.55**	**389**	**03.0**	**5219596**	**8.61**
١٠- ٢٤	**741924**	**9.7**	**2754**	**3.0**	**739170**	**9.8**
٢٥- ٤٩	**351292**	**8.3**	**3020**	**27.0**	**348272**	**2.4**
إجمالى أقل من ٥٠	**6313201**	**5.67**	**6163**	**6.0**	**6307038**	**9.75**
٥٠ فأكثر	٣٠٣٧٩٣٦	٣٢.٥	**1038678**	٩٩.٤	١٩٩٩٢٥٨	٢٤.١
الإجمالى	٩٣٥١١٣٧	١٠٠	١٠٤٤٨٤١	١١.٢	٨٣٠٦٢٩٦	٨٨.٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،أهم مؤشرات التعداد الاقتصادى لعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ ، التعداد الرابع ، ٢٠١٤.

النسبة المئوية : من إعداد الباحث (نسبة الإجمالى لكل قطاع منسوبة إلى الإجمالى العام أم نسبة الفئات فمنسوبة إلى إجمالى القطاع نفسه)

من الجدول رقم (٤) يمكن الأشارة إلى الملاحظات التالية :-

أ- عدد المشتغلين طبقاً للقطاع :

بلغ إجمالى عدد المشتغلين ٩.٣٥ مليون مشتغل منهم ١.٠٤ مليون فى القطاع العام والأعمال وبنسبة ١١.٢% من الإجمالى العام بينما استوعب القطاع الخاص ٨.٣ مليون مشتغل بنسبة ٨٨.٨% ، وهو مايشير لضعف مساهمة الدولة فى توفير فرص العمل من خلال الصناعات ، ويرجع ذلك إلى إنخفاض عدد المنشآت العاملة فى هذا القطاع كما أشرنا سابقاً ، كما يبين أهمية القطاع الخاص فى هذا المجال .

الشكل البيانى رقم (٥)
عدد العمال طبقاً لطبيعة القطاع (عام- خاص)

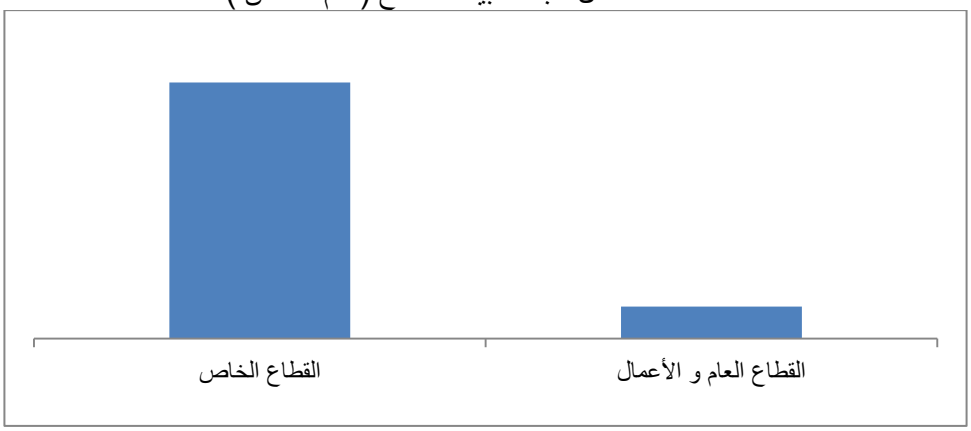

المصدر : الجدول رقم (٤)

ب - عدد المشتغلين طبقاً لحجم المنشأة :

يمكن عرض أعداد المشتغلين فى الصناعات الصغيرة وفقاً لحجم المنشآت فى الجدول التالى بتوزيعها إلى أربع فئات (أقل من ١٠مشتغل) و(من ١٠- ٢٤ مشتغل) و(من ٢٥- ٤٩ مشتغل) و(من ٥٠ مشتغل فأكثر) .

١. بلغ عدد المشتغلين فى الفئة التى يعمل بها أقل من ٥٠ على مستوى الجمهورية فى القطاعين العام والخاص إلى ٦.٣١ مليون مشتغل و بنسبة ٦٧.٥% ، ويمثل نسبة المشتغلين الذين يعملون بالمنشآت أقل من ١٠ عمال منها نسبة ٥٥.٨% من إجمالى المشتغلين وتمثل نسبة الأقل من ٥٠ عامل وأكثر من ١٠ عمال تمثل نسبة ١١.٧% .
٢. كما بلغ عدد المشتغلين الذين يعملون فى منشآت القطاع العام والأعمال والتى يعمل بها ٥٠ عامل فأقل ٦١٦٣ مشتغلاً وبنسبة ٠.٦% من إجمالى العاملين فى القطاع العام وهي نسبة قليلة جداً ، وتمثل شريحة العاملين فى القطاع العام فئة ٥٠ عاملاً فأكثر النسبة العظمى فى هذا القطاع مما يعنى أنخفاض دورها فى توفير فرص عمل فى هذا القطاع ولكن سوف يتضح دورها من جانب أخر وذلك فى المبحث الرابع .
٣. عدد المشتغلين فى القطاع الخاص فئة الأقل من ٥٠ عامل ٦.٣ مليون عامل وبنسبة ٧٥.٩ % من إجمالى فرص العمل التى يوفرها القطاع الخاص ، مايعنى أهمية القطاع الخاص فى توفير فرص عمل من خلال هذا القطاع كما سيتضح دوره إلى جانب الدولة ليس فى تنمية هذا القطاع فقط ولكن فى زيادة تنافسية .

ثالثاً: مساهمتها فى الأجور:

نعرض فيما يلى توزيع الصناعات الصغيرة من حيث عدد المنشآت والتكوين الرأسمالى وأجمالى مخصص الأجور على مستوى الجمهورية للتعرف على مدى انتشارها والتفاوت الواضح فى مستوى الدخول من خلال حجم الأجور على مستوى محافظات الجمهورية من خلال عرض للتوزيع النسبى للصناعات الصغيرة على مستوى الجمهورية والأجور والتكوين الرأسمالى .

حيث تمثل الصناعات الصغيرة النسبة الأكبر فى عدد المنشآت الصناعية على مستوى الجمهورية كما أشرنا سابقاً ونعرض فيما يلى إلى التوزيع النسبي لتلك الصناعات للتعرف على مدى انتشارها داخل محافظات مصر مما يعنى قدرتها على تحقيق عدالة توزيع الدخل من خلالها

فى البداية نتعرف من خلال الجدول رقم (٥) على مدى انتشار الصناعات أو تمركزها على مستوى الجمهورية ونسبة الأجور فى كل محافظة ونسبة التكوين الرأسمالى الإجمالى الثابت لكل محافظة .

الجدول رقم (٥)

التوزيع النسبى للمشروعات فى كل محافظة على مستوى الجمهورية

خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١٣)

بالألف جنيه

اسم المحافظة	نسبة المنشآت	الأجور	النسبة	التكوين الرأسمالى الثابت الإجمالى	النسبة
القاهرة	١٣.٣	٨٨٨٦٠٤٩٢	٥٠.٢	٢٢٢٨٥٠٣٤	٣٥.٤
الإسكندرية	٧.٣	١٥٦٥٧٢٦٩	٨.٩	٧٢٠٢٣٢٧	١١.٤
بورسعيد	٠.٩	١٨٥١٣٦٩	١.٠	٣٩٥٦٠٨٩	٦.٣
السويس	٠.٧	٢٢٧١٠٢٧	١.٣	١٣٧٥١٦٧	٢.٢
دمياط	٣.٦	١٦٥٩٧٦٥	٠.٩	٧٦٤٩٢	٠.١
الدقهلية	٧.٦	٣٢١٥٨٠٥	١.٨	١٤٩٦٦٥٠	٢.٤
الشرقية	٦.٥	٥٢٩٠١٢٨	٣.٠	١٦٣٣٦٥٢	٢.٦
القليوبية	٥.٣	٥٤٥٤٤٢٠	٣.١	٩٩١٩٧٤	١.٦
كفر الشيخ	٢.٩	٩٦٥٣١٥	٠.٥	١٠٧٠١٦٨	١.٧
الغربية	٧.٢	٤٤٤٥٤٧٤	٢.٥	٣٦٢١٥٣	٠.٦
المنوفية	٣.٩	٢٣٥٥١٨٨	١.٣	٥٣٩٧١٧	٠.٩
البحيرة	٥.٧	٢٦٧٨٤٦٧	١.٥	٦٨٢٨٤	٠.١
الاسماعيلية	١.٧	٢٨٦٥٠٣٧	١.٦	٢٧٥٢٤٥٦	٤.٤
الجيزة	٨.٣	٢٢٦٧٢٧٩٠	١٢.٨	٧٢٢٨٥١٠	١١.٥

بنى سويف	٢.٤	٧٢٧٣٧٠	٠.٤	١١١٩٩٧	٠.٢
الفيوم	٢.٨	٨١٣٨٩٥	٠.٥	١٦١٢١٧	٠.٣
المنيا	٤.٤	١٧٦٢٩٢٨	١.٠	٨٢٢٢٨٧	١.٣
أسيوط	٢.٧	١٢٦٩٩٠٨	٠.٧	١٠٣٣٨٨٥	١.٦
سوهاج	٣.١	٨٣٩٢٠٥	٠.٥	٢٤٩٦٢٠	٠.٤
قنا	٥.٢	١٨٠٤١٠٧	١.٠	٢٧٢٠٧٩٩	٤.٣
أسوان	١.٤	١٨٥٠١٤٣	١.٠	٢٦٧٩٢٦	٠.٤
الأقصر	١.١	٤٢١٨٨٤	٠.٢	٣٨٨٩٢	٠.١
البحر الأحمر	٠.٣	٢٠٨١٠٧٠	١.٢	٣٥٥٨٢٣٥	٥.٧
مطروح	٠.٥	٧٦٦٩٤٣	٠.٤	١٤١٠٢٨٠	٢.٢
شمال سيناء	٠.٤	٦٠٣٤٧٨	٠.٣	٣١٧٥٠	٠.١
جنوب سيناء	٠.٣	٣٦٠٩١٨٥	٢.٠	١٥٢٦٠٨٠	٢.٤
إجمالى الجمهورية		١٧٦٨٥٢٥٣٩	١٠٠	٦٢٩٧٣٩١٩	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،أهم مؤشرات التعداد الاقتصادى لعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ ، التعداد الرابع ، ٢٠١٤.

من الجدول السابق يلاحظ :-

١. يستحوذ عدد قليل من محافظات الجمهورية على النسبة العظمى من المنشآت والأجور والتكوين الرأسمالى وتتمثل فى القاهرة بنسبة ١٣.٣% من المنشآت وبنسبة ٥٠.٢% من حجم الأجور وبنسبة ٣٥.٤% من إجمالى التكوين الرأسمالى ، ومحافظة الجيزة بنسبة ٨.٣% وبنسبة ١٢.٨% من الأجور وبنسبة ١١.٥% من التكوين الرأسمالى ، ويأتى بعد ذلك محافظة الدقهلية ثم الإسكندرية ثم الشرقية وتمثل فى مجملها ٤٣% من المنشآت و٧٦.٧% من نسبة الأجور و٦٣.٣% من حجم التكوين الرأسمالى .
٢. اقل المحافظات نسبة فى عدد المنشآت وحجم الأجور والتكوين الرأسمالى محافظات الحدود (البحر الأحمر والوادى الجديد ومطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء) إلى جانب خط القناة (السويس وبورسعيد والإسماعيلية) تمثل فى مجملها ٥% من نسبة المنشآت وبنسبة ٧.٨% من إجمالى الأجور وبنسبة ٢٢.٧% من التكوين الرأسمالى .

ويرجع الارتفاع فى نسبة التكوين الرأسمالى فى تلك المحافظات لما تحتويها من صناعات متوسطة وصناعات كبيرة الحجم ، كما تمثل نسبة المنشآت فى صعيد مصر ٢٠.٣% ويعادل نسبة محافظة القاهرة والإسكندرية وتمثل نسبة إجمالى الأجور٤.٢% وهو

لا يمثل عشر إجمالى الأجور فى محافظة القاهرة ونسبة التكوين الرأسمالى الثابت الإجمالى لم يتجاوز ٨.٣% وهى نسبة ضعيفة جداً على محافظات الصعيد

٣. نتج ذلك عن عدم مراعاة البعد الإقليمى فى توزيع الاستثمارات والتسهيلات للمستثمرين فى خطط التنمية السابقة حيث تم توجيهه فى بعض المحافظات دون الأخرى .

نخلص من ذلك أن الصناعات الصغيرة لها دور واضح فى توفير فرص العمل حيث تساهم الصناعات الصغيرة بنسبة ٦٧.٥% من إجمالى المشتغلين ، وتمثل حجم المنشآت الصغيرة نسبة ٩٩.٦% وبإجمالى ٢.٤ مليون منشأة وتحقق قيمة مضافة إجمالية تقدر بنحو ١١٥٣.٦ مليار جنيه تساهم المشروعات الصغيرة فيها بقيمة ٢٨٢.٤ مليار جنيه بنسبة ٢٤.٥% وقيمة مضافة صافية بنسبة ٢٥.٢% ، ويقدر حجم الإنتاج بتكلفة عوامل الإنتاج ١٨٤٥.٥٨ مليار جنيه تساهم الصناعات الصغيرة بقيمة ٤٠٤.٨٥ مليار جنيه بنسبة ٢٢.٩% وهى نسبة ضعيفة فى ظل حجم تلك الصناعات .

وتستحوذ القاهرة على نسبة ١٣.٣% من حجم المنشآت الكلية وبنسبة ٣٥.٤% من إجمالى التكوين الرأسمالى الثابت وعلى نصف قيمة الأجور فى حين يقل نصيب محافظات الصعيد ومحافظات القناة عن ذلك حيث تمثل فى مجملها ٥% من نسبة المنشآت وبنسبة ٧.٨% من إجمالى الأجور وبنسبة ٢٢.٧% من التكوين الرأسمالى وما يترتب عليه من مشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية .

برغم انتشارها داخل المحافظات إلا أن دورها يعتبر محدود نسبياً فى التوظيف وحجم الإنتاج والقيمة المضافة الإجمالية والاعتماد عليها فى حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، لذا يجب التعرف على ومدى توافر محددات القدرة التنافسية لمصر و وضع محاور أساسية للوصول من خلالها على تحقيق العدالة الاجتماعية .

المبحث الثالث

وضع مصر التنافسي وفقاً لمؤشر GCI

المقدمة :

يتصف النشاط الاقتصادى بعدم الثبات والتغير المستمر ، كما تتغير مؤشرات تقييم النشاط الاقتصادى فى الدول المختلفة ، وفي ظل التنافسية بين الدول وسعي نحو تحقيق وضع تنافسي بين الدول بهدف تحقيق أفضل مستوي معيشي لأفراد المجتمع فى ظل سرعة التغير فى رغبات واحتياجات الآفراد المجتمع ، حيث تسعي الدول والمؤسسات إلى التطوير المستمر بهدف تحقيق التميز والبقاء فى الأسواق واكتساب ميزات تنافسية تجعلها قدرة على تلبية رغبات العملاء في الداخل والخارج وليس من خلال الأعتماد على الدعم واجراءات الحماية.

فى هذا المبحث سوف يتم تحليل وضع مصر التنافسى وذلك من خلال استخدام مؤشر التنافسية العالمية (GCI) Global Competitive Index الذى يصدرعن المنتدى الاقتصادى العالمى وذلك خلال الفترة (٢٠٠٥– ٢٠١٤) .

كما يتناول هذا المبحث عرض لأهم المؤشرات الفرعية التى يُعتمد على أساسها تقييم كل ركيزة وذلك بهدف التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف فى القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة ، ثم التعرف على مدى توافر محددات القدرة التنافسية ، وفى البداية نحاول التعرف أكثر على مؤشر التنافسية العالمية .

أولاً: مقياس التنافسية العالمية Global Competitive Index(GCI)

يعد هذا المؤشر أحد المؤشرات التى تستخدم فى قياس التنافسية العالمية ، ولقد حدد اثنتا عشرة ركيزة لقياس التنافسية العالمية تم تقسيمها على النحو التالى : [المجلس الوطنى المصرى للتنافسية :٢٠٠٩، ٤١]، [World Economic Forum:2013;4]

أ ـ المتطلبات الأساسية : ويتضمن مؤشر المتطلبات الأساسية أربع ركائز :-

ـ الركيزة الأولى : المؤسسات

تقوم بتقييم رؤية المؤسسات العامة فى حقوق الملكية،أخلاقيات العمل بالشركات،حجم الفساد والنفوذ،انخفاض الكفاءة فى المؤسسات، والأمن ،وبالمؤسسات الخاصة يعتمد على تقييم الرؤى الخاصة بالمساءلة وأخلاقيات العمل بالشركات .

ـ الركيزة الثانية : البنية التحتية

تشتمل البنية التحتية على الموانىء والنقل الجوى والطرق وتوافر شبكات الاتصال.

ـ الركيزة الثالثة : استقرار الاقتصاد الكلى

يتم التركيز وفقا لهذه الركيزة على العجز فى الموازنة العامة ومعدل التضخم والدين العام وسعر الفائدة ومعدل الادخار القومى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى .

ـ الركيزة الرابعة : الصحة والتعليم الأساسى

يركز على مدى قدرة الدولة على مواجهة الأمراض وتحسن مستوى الصحة وانخفاض معدل وفيات والاهتمام بجودة التعليم وحجم الإنفاق على التعليم و طرق التدريس المتطورة .

ب ـ عوامل تعزيز الكفاءة

ويتضمن متطلبات عوامل تعزيز الكفاءة على الركائز الست التالية :ـ

ـ الركيزة الخامسة : التعليم العالى والتدريب

حيث تهتم بالملتحقين بالتعليم وجودة التعليم والتدريب إلى جانب مدى التعاون بين التعليم وقطاع الأعمال فى مجال البحوث والتطوير ومدى استخدام الوسائل الحديثة فى التعليم .

ـ الركيزة السادسة : كفاءة أسواق السلع :

تعتمد تلك الركيزة على نوعية الطلب والمنافسة الأجنبية والمنافسة المحلية

ـ الركيزة السابعة : كفاءة سوق العمل :

تتكون تلك الركيزة من عشره مؤشرات تندرج تحت مكونين أساسيين هما مرونة العمل والاستخدام الأمثل للموهبه .

ـ الركيزة الثامنة : درجة تطور سوق المال :

تتمثل مكونات هذه الركيزة فى كفاءة سوق المال والجدارة بالثقة ويتحقق ذلك من خلال تنظيم بورصات الأوراق المالية وتوافر رأس المال المخاطر ومدى حماية المستثمر والتمويل من خلال سوق المال المحلية وعمليات الإصلاح المصرفى .

ـ الركيزة التاسعة : الاستعداد التكنولوجى

تقاس تلك الركيزة على أساس مدى سرعة تبنى الاقتصاد للتكنولوجيا الحديثة من أجل دعم إنتاجية صناعاته وإمكانية الوصول لها واستخدامها كمكونات أساسية دون النظر لمصدرها .

الركيزة العاشرة : حجم السوق :

يعتمد ذلك على مؤشر حجم السوق المحلية ومؤشر حجم السوق الأجنبية ، كم يعتمد على نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الاجمالى ونسبة الواردات إلى الناتج المحلى الاجمالى إلى جانب تقييم الناتج المحلى وفقا لمعامل القوة الشرائية .

ج ـ مؤشر الابتكار والتطوير :

يقيس مؤشر الابتكار والتطوير الاستثمار فى البحوث والتنمية ومدى توافر مؤسسات البحوث العلمية ذات الجودة العالية ، ومدى التعاون الوثيق فى مجال البحوث بين الجامعات والصناعة إلى جانب حماية الملكية الفكرية .

ـ الركيزة الحادية عشرة : درجة تطور الأعمال

وتتمثل المكونات الفرعية لهذه الركيزة فى مدى الاعتماد على الشبكات والصناعات المساندة وتطورعمليات الشركات واستراتيجياتها وإدارتها للموارد البشرية ودرجة التسويق

الركيزة الثانية عشرة : الابتكار

تشتمل على حماية الملكية الفكرية التوظيف براءات الاختراع وتوافر العلماء والمهندسين ومشتريات الحكومة من المنتجات ذات التكنولوجيا المتقدمة والتعاون بين الجامعات والصناعة فى مجال البحوث وإنفاق الشركات على البحوث والتطوير والقدرة على الابتكار .

الشكل رقم (٦)
المؤشرات الاثنا عشرة التى يعتمد عليها مؤشر GCI

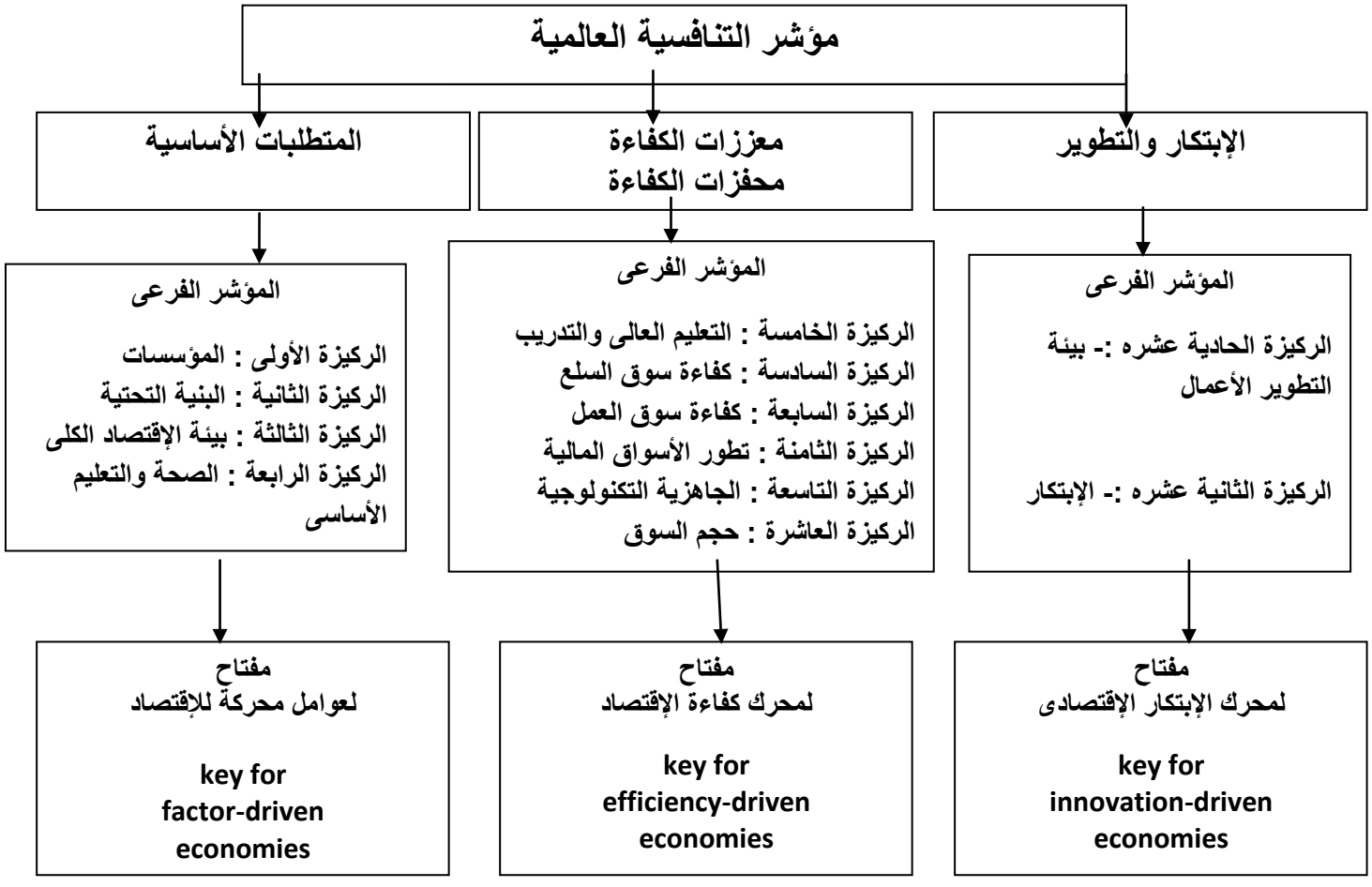

Source : World economic forum. The Global Competitiveness Report . 2012-2013. p 8

ثانياً : وضع مصر التنافسى

أ – وضع مصر على المستوى الكلى والمتطلبات الرئيسية لنبين مدى تراجع ترتيب مصر التنافسي من عام إلى عام وذلك من خلال الجدولين التاليين : -

جدول رقم (٦)
ترتيب مصر على المستوى العالمى للتنافسية

	السنة	عدد الدول	الترتيب	إجمالى النقاط	تغير الترتيب *
١	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	١٠٤	٤٧	٣.٩٥	----
٢	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	١١٧	٥٢	٤.١٠	٥ -
٣	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	١٢٥	٦٣	٤.٠٧	٩ -
٤	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	١٣١	٧٧	٣.٩٦	١٤ -
٥	٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٣٤	٨١	٣.٩٨	٤ -
٦	٢٠٠٩/٢٠١٠	١٣٣	٧٠	٤.٠٤	١١ +
٧	٢٠١٠/٢٠١١	١٣٩	٨١	٤.٠٠	١١ -
٨	٢٠١١/ ٢٠١٢	١٤٢	٩٤	٣.٨٨	١٣ -
٩	٢٠١٢/ ٢٠١٣	١٤٤	١٠٧	٣.٧٣	١٣ -
١٠	٢٠١٣/ ٢٠١٤	١٤٨	١١٨	٣.٦٣	١١ -
١١	٢٠١٤/ ٢٠١٥	١٤٤	١١٩	٣.٦	١ -

المصدر: تغير الترتيب* ، إعداد الباحث .

٤:١ – المجلس الوطنى المصرى للتنافسية ، التقرير الخامس ، (القاهرة ، ٢٠٠٨)، ص٤١ .

5 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report** ,2009 .p10

6 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report** ,2010 .p 13

7 World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report** , 2011 .p15

8-9 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**,2013.p13

10 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report** 2014.p 15.

11 World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report** ,2015 .p 13

جدول رقم (٧)
ترتيب مصر وفقا للركائز الأساسية

السنة		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
		/٢٠٠٦ ٢٠٠٧	/٢٠٠٧ ٢٠٠٨	/٢٠٠٨ ٢٠٠٩	/٢٠٠٩ ٢٠١٠	/٢٠١٠ ٢٠١١	/٢٠١١ ٢٠١٢	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٤ ٢٠١٥
المتطلبات الأساسية	عدد الدول	١٢٥	١٣١	١٣٤	١٣٣	١٣٩	١٤٢	١٤٤	١٤٨	١٤٤
	الترتيب	٥٩	٧٩	٨٣	٧٨	٨٩	٩٩	١١٠	١١٨	١٢١
	إجمالى النقاط	٤.٥٢	٤.١٨	٤.١٨	٤.٢١	٤.١٩	٤.١٧	٣.٩١	٣.٧٨	٣.٧٣
	تغير الترتيب*	---	٢٠-	٤-	٥	١١-	١٠-	١١-	٨-	٣-

تابع الحدول رقم (٧)

معززات الكفاءة	عدد الدول	١٢٥	١٣١	١٣٤	١٣٣	١٣٩	١٤٢	١٤٤	١٤٨	١٤٤
	الترتيب	٧٤	٨٥	٨٨	٨٠	٨٢	٩٤	١٠١	١٠٩	١٠٦
	إجمالى النقاط	٣.٦١	٣.٦٣	٣.٧٠	٣.٨٧	٣.٨٥	٣.٧١	٣.٦٧	٣.٥٧	٣.٥٨
	تغير الترتيب*	----	١١-	٣-	٨	٢-	١٢-	٧-	٨-	٣-
معززات الإبداع	عدد الدول	١٢٥	١٣١	١٣٤	١٣٣	١٣٩	١٤٢	١٤٤	١٤٨	١٤٤
	الترتيب	٦٥	٦٣	٧٤	٧١	٦٨	٨٦	٩٦	١٠٤	١١٣
	إجمالى النقاط	٣.٦٣	٣.٦٢	٣.٥٤	٣.٥١	٣.٤٨	٣.٣٣	٣.٣١	٣.٣١	٣.١٨
	تغير الترتيب*	----	٢	٩-	٣	٣	٨-	١٠-	٨-	٩-

المصدر :

تغير الترتيب* ، من إعداد الباحث .

١ - - المجلس الوطنى المصرى للتنافسية ، التقريرالرابع ، (القاهرة : ٢٠٠٧)، ص ٣٤ .

٢ - المجلس الوطنى المصرى للتنافسية ، التقرير الخامس ، (القاهرة : ٢٠٠٨)، ص٤٣ .

3- - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**, 2009 ,p13

4 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**, 2010 ,p 15

5 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**,2011, p18.

7 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report** , 2013 ,p1 5

8 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**, 2014,p 17.

9 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**, 2015 ,p 15

من خلال الجدولين السابقين يمكن التوصل إلى :-

١ – من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩/٢٠١٠

نجد انخفاض فى الوضع التنافسى لمصر من عام إلى آخر حيث انخفض ترتيبها من ٤٧ إلى الترتيب ٧٠ أى انخفض ترتيبها بمقدار ٢٣ مركز، كما انخفض إجمالى النقاط التى حصلت عليها من ٤.١٠ نقطة وذلك فى عام ٢٠٠٦ إلى أن وصل ٣.٩٨ نقطة فى عام ٢٠٠٩ ، وأن تحسن الوضع فى عام ٢٠١٠ حيث أصبح ترتيبها ٧٠ من بين ١٣٣ دولة أى تحسن ترتيبها بمقدار ١١ مركز عن العام السابق.

من حيث مؤشر المتطلبات الأساسية نجد انخفاض ترتيب مصر من المركز ٥٩ إلى ٧٨ كما انخفض إجمالى النقاط من ٤.٥٢ إلى ٤.٢١ نقطة.

أما مؤشر معززات الكفاءة فنجد تراجعاً فى الترتيب ، ولكن بمقدار أكبر من المستوى العام للدولة حيث انخفض الترتيب من المركز ٥٩ فى عام ٢٠٠٧ إلى المركز ٨٠ عام ٢٠١٠ ورغم انخفاض ترتيب مصر وفقاً لهذا المؤشر حققت مصر تحسناً فى إجمالى النقاط التى حصلت عليها حيث ارتفع من ٣.٦١ نقطة فى عام ٢٠٠٧ إلى ٣.٨٧ نقطة فى عام ٢٠١٠ .

أما مؤشر معززات الإبداع يلاحظ التغيرالذى به تغيراً بسيطاً وإن كان به انخفاض فى ترتيبه على مستوي الدول فى إجمالى النقاط التى حصلت عليها الدولة حيث انخفض من ٣.٦٣ نقطة فى عام ٢٠٠٧ إلى ٣.٥١ نقطة عام ٢٠١٠ .

٢ - من عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠١٤/ ٢٠١٥ .

استمر التراجع فى ترتيب مصر التنافسى واستمر تراجع الترتيب من عام إلى آخر ليصل ترتيبها لرقم ١١٩ من بين ١٤٤ دولة ، وذلك التراجع لم يكن فى ترتيب مصر فقط ولكن فى إجمالى النقاط التى حصلت.

وبالنظر إلى المتطلبات الأساسية نجد بها انخفاضاً شبه ثابت فى الترتيب إلى أن وصلت للمركز ١٢١ فى عام ٢٠١٤ وهو أسوأ مركز وصلت إليه المتطلبات الأساسية ، ورغم ذلك نجد حصولها على إجمالى نقاط أفضل من المستوى الكلى للدولة .

أما معززات الكفاءة فنجد بها انحفاض ايضاً من عام إلى آخر ، ويرجع هذا إلى انخفاض كفاءة سوق المنتجات وسوق العمل كما سيتضح فيما بعد ، وبالمقارنة بين مقدار النقاط التى حصلت عليها مصر فى هذا المؤشر فى كل سنة نجد حصولها على إجمالى نقاط أقل من المستوى العام للدولة بعض الشئ .

وبخصوص مؤشر معززات الإبداع فنجد تحسن الترتيب لمدة عام ، ثم توالى فى الانخفاض عام بعد الآخر إلى أن وصل للمركز ١١٣ فى أعوام ٢٠١٤ ، كما انخفض إجمالى النقاط التى حصل عليه المؤشر من ٣.٥١ نقطة عام ٢٠١٠ إلى ٣.١٨ نقطة فى عام ٢٠١٤ .

من خلال ذلك يلاحظ تراجع ترتيب مصرالتنافسى من سنة إلى أخرى وإن تحسن بعض الشئ فى عام ٢٠١٠ على المستوى الكلى والمؤشرات الرئيسية سواء فى الترتيب أو قيمة المؤشر، ويرجع ذلك إلى أسباب وعوامل تتمثل فى ركيزة كفاءة سوق العمل ودرجة تطور الأعمال وتنمية الموارد البشرية وركيزة الاستقرار الاقتصادى الكلى والتى تتأثر بالعجز فى الموازنة العامة للدولة نتيجة الدعم الحكومى ودعم الطاقة ومعدل التضخم وحجم الاستثمار .

لتوضيح الأسباب الرئيسية المختلفة وراء تراجع قدرة مصر التنافسية يتطلب تحليل الركائز الفرعية الاثنى عشر لتحديد نقاط القوة والضعف لدى مصر .

ب - تحليل الركائز الاثنى عشر المكونة لمؤشر التنافسية العالمية:-

سوف يتم تعرف على الوضع التنافسى فيما يتعلق بالمكونات الفرعية المستخدمة فى حساب هذه الركائز للركائز الفرعية الاثنى وذلك من حيث الترتيب وإجمالى النقاط لكل ركيزة لتحديد نقاط القوه التى تمتلك مصر فيها ميزة تنافسية ذلك على الجدولين رقم (٨) ورقم (٩) :

الجدول رقم (٨)

قيمة المؤشر والترتيب فى الركائز الفرعية لمؤشر التنافسية العالمى (٢٠٠٥- ٢٠٠٩)

		٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٨/٢٠٠٧		٢٠٠٩/٢٠٠٨		٢٠١٠/٢٠٠٩	
		الترتيب	النقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب
المتطلبات الأساسية	المؤسسات	٤٩	٤.١٢	٤٨	٤.١٩	٥١	٤.٢٥	٥٢	٤.١٣	٥٦
	البنية الأساسية	٥٥	٣.٧٢	٥٥	٣.٥٤	٦٢	٣.٧٤	٦٠	٤.٠٧	٥٥
	استقرار الاقتصاد الكلى	٥٠	٣.٧٥	١٠٨	٣.٧٤	١٢٤	٣.٥٦	١٢٥	٣.٤٦	١٢٠
	الصحة و التعليم	٨١	٦.٥١	٥٠	٥.٢٣	٨٣	٥.١٩	٨٨	٥.٢٠	٨٤
معززات الكفاءة	التعليم العالى والتدريب	٦٦	٣.٧٣	٧٥	٣.٦٨	٨٠	٣.٥٦	٩١	٣.٦٢	٨٨
	كفاءة سوق المنتجات	٦٨	٤.١٤	٦٥	٤.٠٣	٧٦	٤.٠٠	٨٧	٣.٩٩	٨٧
	كفاءة سوق العمل				٣.٢١	١٣٠	٣.٢٦	١٣٤	٣.٤٦	١٢٦
	تطور سوق المال				٣.٥٠	١١٣	٣.٦٨	١٠٦	٤.٠١	٨٤
	التأهب التكنولوجي	٧٠	٢.٩٧	٧٩	٢.٨٤	٨٧	٣.٠٤	٨٤	٣.٣٥	٨٢
	حجم السوق	.....	------	-----	٤.٥٢	٣١	٤.٦٧	٢٧	٤.٨٤	٢٦
معززات الإبداع	تطور الأعمال	٧٤	٤.٢٢	٥٧	٤.٠٨	٦٧	٣.٩٣	٧٧	٣.٩٨	٧٢
	الابتكار	٦٦	٣.٠٤	٨٢	٣.١٧	٦٧	٣.١٥	٦٧	٣.٠٣	٧٤

المصدر: - ١-٢ - المجلس الوطنى المصرى للتنافسية ، التقرير الرابع ، (القاهرة : ٢٠٠٧) ، ص ٣٥ .

٣- المجلس الوطنى المصرى للتنافسية ، التقرير الخامس ، (القاهرة : ٢٠٠٨)، ص ٤٣ .

4- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report** , 2008-2009 ,P14-18

5- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**, 2009-2010 ,p 16-20

الجدول رقم (٩)

قيمة المؤشر والترتيب فى الركائز الفرعية لمؤشر التنافسية العالمى (٢٠١٠- ٢٠١٤)

السنة		٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٥/٢٠١٤	
		نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط	ترتيب
المتطلبات الأساسية	المؤسسات	٤.٠٣	٥٧	٣.٥٦	٩٦	٣.٣٣	١١٧	٣.٤١	١٠٠
	البنية الأساسية	٣.٩٧	٦٤	٣.٦١	٨٣	٣.٣٤	٩٨	٣.٢٠	١٠٠
	استقرار الاقتصاد الكلى	٣.٣٥	١٢٩	٣.١٢	١٣٨	٣.١٥	١٤٠	٢.٩٦	١٤١
	الصحة و التعليم	٥.٤٢	٩١	٥.٣٥	٩٤	٥.٣٢	١٠٠	٥.٣٧	٩٧
معززات الكفاءة	التعليم العالى والتدريب	٣.٥٩	٩٧	٣.٣٢	١٠٩	٣.٠٨	١١٨	٣.٢٧	١١١
	كفاءة سوق المنتجات	٣.٩٤	٩٠	٣.٧٦	١٢٥	٣.٨٨	١١٩	٣.٩٥	١١٨
	كفاءة سوق العمل	٣.٤٣	١٣٣	٣.٠٦	١٤٢	٣.٠٠	١٤٦	٣.٠٨	١٤٠
	تطور سوق المال	٤.٠٠	٨٢	٣.٦٧	١٠٢	٣.٤١	١١٩	٣.١٩	١٢٥
	التأهب التكنولوجي	٣.٣٢	٨٧	٣.٤٣	٩١	٣.٢١	١٠٠	٣.٢١	٩٥
	حجم السوق	٤.٨٠	٢٦	٤.٧٧	٢٩	٤.٨٢	٢٩	٤.٧٨	٢٩
معززات الإبداع	تطور الأعمال	٣.٩٨	٦٣	٣.٧٧	٨٣	٣.٨٣	٨٤	٣.٧٠	٩٥
	الابتكار	٢.٩٧	٨٣	٢.٨٤	١٠٩	٢.٧٩	١٢٠	٢.٦٥	١٢٤

1 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**,2010-2011,p19-22

2- World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**,2012-2013,p16-20

3 World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**, 2013-2014,p18-22.

4 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report** , 2014-2015,p16-20

الركيزة الأولي : المؤسسات : -

وفقاً لتلك الركيزة نجد حصول مصر على ترتيب أفضل دائماً من الترتيب العام للدولة فى السنوات المختلفة ، ويرجع ذلك إلى لبعض المؤشرات الفرعية مثل إستقلال القضاء وتكاليف أعمال الجريمة والعنف ، كما نجد تراجع ترتيبها فى حماية حقوق الملكية والأخلاقيات والفساد والمحاباة ، ويمكن زيادة التوضيح من خلال الجدول التالى :

الجدول رقم (١٠)
الترتيب وفق المؤشرات الفرعية للمؤسسات

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الترتيب العام لمصر *	٨١	٧٠	٨١	١٠٧	١١٨	١١٩
ترتيب ركيزة المؤسسات **	٥٢	٥٦	٥٧	٩٦	١١٧	١٠٠
حقوق الملكية	٦٧	٦٧	١٠٤	٨٥	١٠١	١٠٤
حقوق الملكية الفكرية	٦٠	٥٨	٦٧	٨٣	٩٤	١١٠
استقلال القضاء	٤٢	٦٤	٦٢	٥٣	٨٢	٥٧
المحاباة فى قرارات المسئولين الحكوميين	٦١	٨١	٣٦	٣٦	٨٠	٣٦
تكاليف أعمال الجريمة والعنف	٢٣	٥٣	٩٧	١٣٧	١٤٣	١٣٧
شفافية السياسات الحكومية	٦٧	٥٧	٦٨	١١٣	٩٠	٧٢

المصدر: * - الجدول رقم (٦) ، ** - الجدول رقم (٨)

1 - World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report**, 2009,p155 .
2 - World Economic Forum,**The Global Competitiveness Report**, 2010, p137.
3 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**, 2011,p149
4 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**, 2013, p150
5 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**, 2014, p177
6 - World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report**, 2015, p173

الركيزة الثانية : البنية الأساسية :-

تعتبر مصر من أفضل الدول بالنسبة للبنية الأساسية مقارنة بالعديد من الدول، فإن أمكن الارتقاء بمرافق الموانيء مع استمرار إجراءات تحسينات على وسائل النقل الأخرى فإن ذلك سوف يصبح على الأرجح إحدي نقاط القوة فى القدرة التنافسية لمصر . [المجلس الوطنى المصرى للتنافسية : 2007 ؛ ٣٧]

حيث تراجع ترتيب مصر لجودة البنية التحتية الشاملة وجودة الطرق تراجعاً واضحاً فى الثلاث سنوات الأخيرة كما هو مبين فى الجدول رقم (١١) :

الجدول رقم (١١)
الترتيب وفق المؤشرات الفرعية للبنية الأساسية

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الترتيب العام لمصر *	٨١	٧٠	٨١	١٠٧	١١٨	١١٩
ترتيب ركيزة البنية الأساسية **	٦٠	٥٥	٦٤	٨٣	٩٨	١٠٠
جودة البنية التحتية الشاملة	٥٧	٥٦	٦٨	٨٨	١١٨	١٢٥
جودة الطرق	٧٤	٧٣	٧٥	١٠٩	١٢٢	١١٨
جودة البنية التحتية للسكك الحديده	٥٤	٤٧	٤٦	٥٢	٦٣	٧٨
جودة البنية التحتية للموانى	٦٩	٥٧	٦٩	٧٩	٨٠	٦٦

المصدر : مصادر الجدول رقم (١٠)

الركيزة الثالثة : الاستقرار الاقتصادى الكلى :-

ظروف الاقتصاد الكلى فى مصر سبب أصيل من أهم الأسباب التى ساعدت على تراجع ترتيب قدرتها التنافسية حيث أنه دائماً ماتحصل على ترتيب متأخر كثيراً بخصوص تلك الركيزة

وهي دائما تكون أسوأ من الترتيب العام وبشكل ملموس ، وتعتمد تلك الركيزة على المؤشرات التالية كما سيتضح من خلال الجدول التالى :

الجدول رقم (١٢)
الترتيب وفق المؤشرات الفرعية للاستقرار الاقتصادى الكلى

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الترتيب العام لمصر *	٨١	٧٠	٨١	١٠٧	١١٨	١١٩
ترتيب ركيزة الأستقرار الاقتصادى الكلى**	١٢٥	١٢٠	١٢٩	١٣٨	١٤٠	١٤١
توازن الميزانية العامة	١٢٦	١٢٧	١٠٧	١٤٢	١٤٦	١٤٢
معدل الأدخار الوطنى الإجمالى	٧٠	٨٠	١٠٨	٩٦	١٠٨	١٢٢
معدل التضخم والتغير السنوي	١٢٢	١٠١	١٣٥	١٢٨	١٢٢	١١٨
الدين الحكومي العام	١٢٤	١٢١	١١٩	١٢٢	١٢٩	١٢٥
التصنيف الأئتماني للبلاد	٨١	٦٨	٦٩	٨٠	٩٤	١١٢

المصدر: مصادر الجدول رقم (١٠)

لذى يجب العمل على تلاشي العيوب التى تسبب ضعف ركيزة الاستقرار الاقتصادى لمصر من خلال علاج العجز فى الموازنة العامة للدولة عن طريق إعادة النظر فى سياسة الدعم وخاصة الدعم الموجة للطاقة وترشيد الإنفاق الحكومى والعمل على تنمية الادخار المحلي والسعي للقضاء على التضخم ،حتي تتمكن مصر من إعادة الثقة فى الاقتصاد المصرى وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والسعي فى ظل ذلك للوصول لتحقيق عدالة اجتماعية حقيقية.

الركيزة الخامسة : التعليم العالى والتدريب :-

تراجع ترتيب مصر وفقاً لتلك الركيزة خلال العشر سنوات ، ومن أهم النقاط التى تؤثر على ضعف الترتيب هي جودة النظام التعليمي فى مصر ومدى حصول الموظفين على دورات تدريبية ، وتوفير خدمات البحث والتدريب وإن كانت مصر لديها ميزة تنافسية فى ذلك بما يعني أن مصر لديها إمكانيات فى مجال توافر خدمات البحث والتدريب ونبين ذلك فى الجدول التالى .

الجدول رقم (١٣)
الترتيب وفق المؤشرات الفرعية للتعلم العالى والتدريب

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الترتيب العام لمصر *	٨١	٧٠	٨١	١٠٧	١١٨	١١٩
ترتيب ركيزة التعليم العالى والتدريب**	٩١	٨٨	٩٧	١٠٩	١١٨	١١١
جودة النظام التعليمي	١٢٦	١٢٣	١٣١	١٣٩	١٤٥	١٤١
توافر خدمات البحث والتدريب	٩٢	٧٨	٦٤	٩٩	١٠٣	١٢٤
مدى تدريب الموظفين	٩٦	١٠٦	١١٢	١٢٩	١٣٨	١٤٢

المصدر : مصادر الجدول رقم (١٠)

ويرجع انخفاض الترتيب لجودة نظام التعليم وغياب الربط بين احتياجات سوق العمل والقدرات التعليمية المكتسبة ويعد الربط بين سوق العمل والتدريب بمثابة تحدي مستمر على

الرغم من تزايد مشاركة القطاع الخاص فى إعداد وتقديم برامج التدريب إلا أن هذه الجهود لاتزال أقل من المطلوب [المجلس الوطنى المصرى للتنافسية : 2008 ؛٤٧].

الركيزة السادسة : كفاءة سوق المنتجات :-

يلاحظ انخفاضاً ضعيفاً فى الترتيب وفقاً لتلك الركيزة حتي عام ٢٠١٠/ ٢٠١١ ، ثم توالت فى الانخفاض بعد ذلك إلى أن صلت إلى المرتبة ١١٩ فى عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ ، وتتمتع مصر بنقاط قوة تتمثل فى المدة الزمنية اللازمة لبدء النشاط ، وعدد الإجراءات المطلوبة لبدء النشاط التجاري حيث حصلت على مركز متقدم لهذا المؤشر الفرعي مما يعطى مصر ميزة تنافسية بالنسبة إلى الدول الأخري ، وذلك إلى جانب تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار وعبء الإجراءات الجمركية ، كما سنبينه من خلال الجدول التالى :

الجدول رقم (١٤)
الترتيب وفق المؤشرات الفرعية لكفاءة سوق المنتجات

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الترتيب العام لمصر *	٨١	٧٠	٨١	١٠٧	١١٨	١١٩
ترتيب ركيزة كفاءة سوق المنتجات**	٨٧	٨٧	٩٠	١٢٥	١١٩	١١٨
فاعليه سياسة مكافحة الاحتكار	٩٨	٩٥	١٠٥	١٣٣	١٣٢	١١١
تأثير الضرائب على حوافز الاستثمار	٣٤	٥٢	٧٥	٨٧	٨٥	٧٩
عدد الإجراءات المطلوبة لبدء النشاط	٣٤	٢٦	٣٤	٤٧	٤٧	٧٨
الوقت اللازم لبدء النشاط التجاري	١٦	١٥	٢١	٢٥	٢٥	٣٩
تأثير قواعد التجارة على الاستثمار الأجنبي المباشر	٨٣	٦٣	٧٥	١١٠	١٢٢	١٢٤
عبء الإجراءات الجمركية	٧٧	٦٨	٥٠	٩٠	٨٩	٨١
الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالى	----	----	----	١١٦	١٠٩	١٢٤
المشتري المتطور	١٣٠	١٠٦	١٢٣	١٢٦	١٢٤	١٣٤

المصدر: مصادر الجدول رقم (١٠)

كما تراجع الترتيب وفقاً للمؤشرات المتعلقة بمدى انتشار الحواجز التجارية وتأثير قواعد التجارة على الأستثمار الأجنبي المباشر والواردات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى لذا بجانب الاهتمام بجانب الطلب والاهتمام بتطور ثقافة المستهلك .

الركيزة السابعة : كفاءة سوق العمل :-

تراجع ترتيب مصر فى جميع المؤشرات الفرعية المتعلقة بتلك الركيزة والتى تتمثل بشكل واضح فى قدرة الدولة على الاحتفاظ بالمواهب وقدرتها على جذب المواهب والاعتماد على الإدارة المهنية ، وذلك باستثناء بعض المؤشرات التى تعطى لمصر ميزة تنافسية وتتمثل فى علاقة التعاون بين صاحب العمل والعمال ،ويمكن توضيح ترتيب مصر وفقاً للمؤشرات الفرعية التى يشملها كفاءة سوق العمل من خلال الجدول التالى :

الجدول رقم (١٥)
الترتيب وفق المؤشرات الفرعية لكفاءة سوق العمل

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الترتيب العام لمصر *	٨١	٧٠	٨١	١٠٧	١١٨	١١٩
ترتيب ركيزة كفاءة سوق العمل**	١٣٤	١٢٦	١٣٣	١٤٢	١٤٦	١٤٠
التعاون فى العلاقة بين صاحب العمل والعمال	٥٠	٤٦	٩٩	١٢٨	١١٧	٩٥
ممارسات التعيين والفصل من الوظيفة	٩٢	٧٢	٧٦	١١٦	١٢٠	٨٩
تأثير فرض الضرائب على حوافز العمل	٦٢	٥٦	٦٠	١٣٤	١٢٥	١١٧
قدرة الدولة على الاحتفاظ بالمواهب	___	___	___	___	١٣٣	١١٠
قدرة الدولة على جذب المواهب	___	___	___	___	١٣١	١٠٨

المصدر: مصادر الجدول رقم (١٠)

الركيزة التاسعة : الاستعداد التكنولوجي :-

تتصف تلك الركيزة بالتطور والتغير المستمر لذا يجب ملاحقة التطور فى هذا المجال حتى تكون لمصر قدرة تنافسية من خلال الاستعداد التكنولوجى ومن خلال توافر أحدث التقنيات والاستيعاب التكنولوجي والاستثمار الأجنبى المباشر ونقل التكنولوجيا كما هو مبين فى الجدول :

الجدول رقم (١٦)
الترتيب وفق المؤشرات الفرعية للاستعداد التكنولوجي

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الترتيب العام لمصر *	٨١	٧٠	٨١	١٠٧	١١٨	١١٩
ترتيب ركيزة الاستعداد التكنولوجي **	٨٤	٨٢	٨٧	٩١	١٠٠	٩٥
توافر أحدث التقنيات	٦٠	٦٦	٩١	١١٥	١١٧	١٢٧
استيعاب التكنولوجيا على مستوي الشركات	٦٣	٤٨	٥٨	٨٦	١١٠	١٢٦
الأستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا	٥٥	٣٠	٥٣	٧٥	١٠٠	٨٥

المصدر : مصادر الجدول رقم (١٠)

الركيزة العاشرة : حجم السوق :-

لدى مصر فرصة فيما يخص المؤشرات الفرعية لتلك الركيزة فقد احتلت مصر المركز ٢٧و٥١ فى المؤشر الخاص بحجم السوق المحلي ، ورغم ذلك نجد تراجع حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات المصرية وهو لايتناسب مع حجم السوق وماتمتلكه مصر من موارد .

الركيزة الحادية عشر : تطور الأعمال

يشير ترتيب مصر من خلال تلك الركيزة إلى مكانتها الجيدة نسبياً فى تطور ممارسات الأعمال حيث تحتل مكانة متقدمة بعض الشيء حيث لدى مصر ميزة تنافسية فى حجم الموردين المحليين وحالة التنمية العنقودية وطبيعة الميزة التنافسية إلى جانب الاستعداد لتفويض السلطة .

الركيزة الثانية عشر : الابتكار

تتعلق تلك الركيزة بمدى قدرة الدولة على الابتكار والتطوير المستمر لملاحقة التطور التكنولوجي الذى يحدث على مستوى العالم ، ولقد تراجع مركز مصر التنافسى وفقا لذلك المؤشر كثيراً .

ويتوقف ذلك على العديد من المؤشرات الفرعية التى تتمثل فى قدرة الدولة على الابتكار وحصلت مصر على مراكز متأخره للغاية ومؤشرجودة مؤسسات البحث العلمي وحصلت فيه مصر على المركز ١٣٥ فى عام ٢٠١٤ ومؤشرإنفاق الشركات على البحث العلمى والتنمية ومؤشرالتعاون البحثي بين الجامعات والصناعة يتضيح ذلك فى الجدول التالى :

الجدول رقم (١٧)
الترتيب وفق المؤشرات الفرعية لركيز الابتكار

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الترتيب العام لمصر *	٨١	٧٠	٨١	١٠٧	١١٨	١١٩
ترتيب ركيزة الابتكار **	٦٧	٧٤	٨٣	١٠٩	١٢٠	١٢٤
القدرة على الابتكار	٨٥	٩٦	١٠٩	٨٠	١١١	١٣٢
جودة مؤسسات البحث العلمى	٩٦	١٠١	١١٠	١١٤	١٢٧	١٣٥
إنفاق الشركات على البحث العلمي والتنمية	٥٧	٥٤	٧٤	١١٦	١٢٣	١٣٣
التعاون البحثي بين الجامعات والصناعة	٧٩	٩٦	١٢٠	١٢٨	١٣٣	١٣٣
مشتريات الحكومة من المنتجات التكنولوجية	٥٧	٧٢	٨٦	٩٥	١١٦	١١٣
توافر العلماء والمهندسين	٤٧	٥٣	٢٥	٦١	٥٤	٤١

المصدر: مصادر الجدول رقم (١٠)

وتتمثل الميزة التنافسية الوحيدة فى تلك المؤشرات الفرعية فى توافر العلماء والمهندسين حيث احتلت مصر المرتبة٤١ من ١٤٤ دولة فى عام ٢٠١٤ ، وعلى مصر أن تهتم بتطوير قدرتها على الابتكار بما يتطلبه من زيادة الإنفاق على البحث العلمي والمزيد من الترابط بين البحث العلمي فى الجامعات ومتطلبات الصناعة والعمل على شراء المنتجات التكنولوجية المتقدمة والعمل على تطويرها واستغلال المهندسين والعلماء .

ثالثاً : امكانيات مصر التنافسية

بعد عرض وضع مصر التنافسى على المستوى الكلى والمؤشرات الفرعية نحاول فيما يلى التعرف على مدى توافرمحددات القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة فيما يلى :

١- طبيعة عوامل الإنتاج

تحتاج الصناعات الصغيرة إلى جميع عناصر الإنتاج بأنواعها المختلفة ، فالموقع الجغرافى لمصر يعطى لها ميزة تنافسية حيث يمكن لمنتجات هذا القطاع الوصول إلى الأسواق

الخارجية لتوسطها خطوط الملاحة العالمية ويجب التعامل مع هذه الميزة من خلال إحدى المبادرات الرئيسية الإستراتيجية التنافسية المستدامة المصرية التى تهدف إلى تحويل منطقة قناة السويس إلى مركز عالمى للتصنيع والخدمات اللوجِيستية . [المجلس الوطنى المصرى للتنافسية : 2012 ؛ ١١٦]

كذلك تمتلك إمكانيات عالية بما يتعلق بالبنية الأساسية من جودة البنية التحتية وجودة الطرق والسكك الحديدية إلى جانب جودة البنية التحتية للموانىء والنقل الجوى ولكن يجب استمرارية الإحلال والتجديد المستمر للبنية التى تملكها حتى تستمر الميزة التنافسية المتعلقة بها نظرا لتراجع ترتيب مصر فى السنوات الأخيرة كما هو مبين فى الجدول رقم (١١) ، كما تتوفر لدى مصر قاعدة عريضة فيما يخص الموارد البشرية من حيث وفرة الأيدى العاملة الماهرة وغيرالماهرة وتتصف بانخفاض أجورها ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (١٨)

حجم قوة العمل ومعدل البطالة طبقاً للحالة التعليمية والنوع الوحدة بالمئات

الحالة الأجتماعية	أمي	يقرأ ويكتب	أقل من متوسط	مؤهل متوسط	مؤهل فوق متوسط وأقل من الجامعى	مؤهل جامعى وفوق الجامعى	الجملة
قوة العمل	٦٥٦٠٩	٢٤٠٢٥	٣١٣٥٤	٩١٩٩٣	١١٥٨٠	٥١٦٦٥	٢٧٦٢٢٦
معدل البطالة الإجمالى%	٥.٤	٥.٢	١٠	١٦.٩	١٤.١	٢٢	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاءالسنوى ، باب العمل ، القاهرة ،٢٠١٤

يواجه سوق العمل تحديات كثيرة مما يقلل من كفاءة سوق العمل نظراً لكون عوامل التوظيف غير مرنة وإجراءات التوظف معقدة ، مما ساعد فى إستمرار إرتفاع مؤشر البطالة بين الخريجين والذى يتمتع الكثير منهم بمستوى تعليم جيد ويؤدي ذلك إلي انخفاض المستوى المعيشي للفرد مما يؤثر سلباً على المجتمع ككل ويؤدى إلى الكثير من المشكلات الأجتماعية ، وماتزال مشاركة المرأة فى سوق العمل المصرية منخفضة برغم إحراز بعض التقدم فى البرامج الحكومية فى هذا الشأن [٣٨ ؛ World Economic Forum :2010] ،ومن هنا تظهر أهمية ودور الصناعات الصغيرة فى القضاء على تلك المشكلات .

تمتلك مصر وفرة فى الأيدى العاملة ومن خفضة التكلفة وفرة المهندسين والعلماء وما لديها قدرة فى التطوير والابتكار ، وتوافر خدمات البحث والتدريب وتعتبر هذه العوامل من أهم المؤثرات فى الميزة التنافسية .

٢ – أحوال الطلب المحلى

وتمتلك مصر ميزة تنافسية فى حجم السوق ، وتعد أحوال الطلب من محددات التنافسية للصناعات الصغيرة ، ويعد الطلب المحلى أكثر تأثيرا على التنافسية وذلك من خلال طبيعة ونوعية احتياجات المستهلك ومدى قدرة المستهلك على التأثير على الصناعات الداخلية بتقديم إنتاج متطور ويكون سباق عن الطلب الخارجى حتى تتمكن من المنافسة الداخلية والتطوير من أجل المنافسة الخارجية ، وكلما كان المستهلك متطوراً يؤدي إلى زيادة فاعليه الطلب المحلى

٣- دورالحكومة :

للحكومة دور مؤثر وبارزاً فى النشاط الاقتصادى ودعم وتنمية الميزة التنافسية لقطاع الصناعات الصغيرة من خلال توفير الاستقرار الاقتصادى والسياسى لتحفيز وزيادة الاستثمار الداخلى من خلال تنمية حجم الادخار المحلى وزيادة حجم الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر، حيث تراجع كثيراً فى السنوات الأخيرة

وتجدر الاشارة هنا إلى أنه من الضرورى العمل على وضع سياسة لاستهداف التضخم حيث وصل معدل التضخم السنوى فى مصر وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين إلى ٩.٨% فى يونيو ٢٠١٣ [البنك المركزى المصرى : ٢٠١٢؛ ٧٠] ، كما يجب بناء الثقة من خلال برنامج إصلاح أقتصادي يُعتمد عليه ويكون بعيد المدى يعد مطلباً أساسياً لمستقبل البلاد من خلال الإمكانيات الكبيرة لحجم السوق المحلي والاستفادة من قربه من أهم الأسواق العالمية والاهتمام ببيئة الاقتصاد الكلى التى تردت فى السنوات الآخيرة ويرجع ذلك بشكل أساسي للعجز المالى الكبير فى الموازنة العامة للدولة وتضخم حجم الدين العام والضغوط التضخمية المستمرة [World Economic Forum :2014 ؛٤٢]

لذلك من الضروري وجود خطة تدعيم مالى والقضاء على عجز الموازنة العامة للدولة وخفض حجم الدين العام الداخلى لمصرالذى تزايد فى السنوات الأخيرة مما أضعف تصنيف مصر الائتمانى ، كما حدث تراجع لوضع مصر التنافسى .

بعد أن تناولنى وضع مصر التنافسى بين الدول التى يشملها المؤشر وأنها حصلت على مراكز منخفضة فى السنوات الأخيرة مما يعني تأثر وضعها التنافسى بالاستقرار السياسي والاقتصادى معاً .

وتمتلك مصر مميزات تنافسية تتمثل فى البنية الأساسية من مرافق ومواصلات ومؤسسات وحجم السوق المحلية والوقت الازم لبدء النشاط وقلة الإجراءات المطلوبة لبدء النشاط وتوافر الأيدى العاملة الماهرة وغير الماهرة رخيصة الثمن إلى جانب توافر العلماء والمهندسين وتوافر مراكز التدريب والبحث العلمى ورغم ذلك لم يتحسن وضعها التنافسى .

كما توجد عوامل أخرى أدت فى مجملها إلى تراجع وضع مصر التنافسى تتمثل فى عدم تحقيق الأستقرار الكلى للاقتصاد الذى تمثل فى العجز المستمر فى الموازنة العامة للدولة والارتفاع المستمر لحجم الدين المحلي و انخفاض حجم الاستثمار الاجنبي المباشر وارتفاع معدل التضخم وجودة النظام التعليمى ومدى التدريب بين العمال و سلوك المستهلك والتعاون بين البحث العلمي والصناعات ومدى قدرة الدولة على الاحتفاظ بالمواهب .

بذلك تكون للدولة قدرة تنافسية عندما تمتلك الدولة ميزة تنافسية أو أكثر وتكن لديها القدرة فى الحفاظ عليها باستمرار والاستفادة منها فى الهيمنة على السوق الداخلية و إختراق السوق الخارجية ، مما يؤدى إلى زيادة صادراتها والحد من وارداتها .

المبحث الرابع
الصناعات الصغيرة كأحد محاور تحقيق العدالة الاجتماعية

المقدمة :

بعد أن تناولنا الاهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة من خلال دورها فى فرص التوظف وحجم الإنتاج وقدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال أنتشارها داخل محافظات الجمهورية كما هو مبين فى ثالثاً من المبحث الثانى ، وعتمادها على رؤس الاموال المحلية وماتمتلكه من خصائص ، ونستطيع أن نحقق من خلالها التوزيع العادل للموارد الاقتصادية بين الأفراد ، لذى تعد الصناعات الصغيرة من أهم المحاور التى تعتمد الدولة عليها للوصول من خلالها لتحقيق العدالة الاجتماعية والعمل فى نفس الوقت للوصول بها إلى التنافسية العالمية ماتمتلكه مصر من ميزات تنافسية كثيرة كما أشرنا فى المبحث الثالث .

لقد لاقت الصناعات الصغيرة الاهتمام منذ إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية منذ فترة طويلة وكان له دور ملموس فى تحقيق أهداف تنمية هذا القطاع ، فضلا عن دور الجهاز

المصرفى تحت مظلة البنك المركزى المصرى الذى قدم مجموعة من المبادرات التى ساهمت إلى حد كبير فى تطوير هذا القطاع .

ورغم ذلك فإن وضع الصناعات الصغيرة فى مصر لم يصل بعد إلى الوضع المستهدف منه فى ظل الإمكانيات المتاحة لدي الدولة والمحددات التنافسية التى تمتلكها مصر لذا يجب بداية تحديد الهدف المطلوب تحقيقه هل هو تنمية الصناعات الصغيرة ؟ أم تحقيق القدرة التنافسية على المدى الطويل لهذا القطاع ؟ ومن خلال ماتم عرضه يمكن الوصول من خلالها إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية والقدرة التنافسية لها من خلال المحاور الثلاثة الرئيسة التالية .

المحورالأول: إزالة المعوقات التى تواجه الصناعات الصغيرة:

مازالت الصناعات الصغيرة تواجه العديد من المشكلات التى تتمثل فى مشكلة التمويل و التسويق ، عبء الإجراءات والقواعد التشريعية ، تحديات التكنولوجيا والابتكار ، مشكلات مرتبطة ببيئة الإستثمار ومنها المرتبطة بالتراخيص وطول فترة الموافقات وتعدد الجهات التى يتم التعامل معها ومنها ما هو مرتبط بعدم قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة ، إضافة إلى المشكلات المرتبطة بالقدرات الإدارية و التنظيمية وتحمل عبء تكاليف التمويل نتيجة لانخفاض الجدارة الائتمانية لكثير منها خاصة فى ظل عدم القدرة على توفير الضمانات وافتقار الكثير من أصحابها إلى الخبرة فى تقديم المستندات ودراسات الجدوي وضعف مستوى خبرة التعامل مع البنوك، لذلك يجب تبني مجموعة من الحلول منها :- [الأهرام : ٢٠١٤]

- العمل على تنشيط دور مؤسسات المجتمع المدنى .
- التوسع فى انتشار الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة وتفعيل دورها .
- المشاركة فى تحمل جانب من تكاليف برامج تحديث المشروعات الصغيرة و يمكن تحقيق ذلك من خلال مركز تحديث الصناعة.
- إنشاء جهاز بحثي لاستكشاف فرص الاستثمار الجديدة وعمل دراسات الجدوى وتحديد أنواع الصناعات التى بها فجوة وتوجيه الراغبين فى إقامة المشروعات.
- تفعيل آلية وجود جهاز واحد يقوم بتقديم كل الموافقات لأصحاب هذه المشروعات ويتعامل مع كل الأجهزة ذات الصلة فى مكان واحد يطبق فى كل المحافظات.

- البحث عن حوافز ومزايا لدمج القطاع غير الرسمى فى القطاع الرسمى من خلال إجراءات ميسرة للحصول على التراخيص مع تقديم حوافز ضريبية .

المحور الثاني : دور الدولة :

على الدولة إن أرادت تنمية وزيادة القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والوصول من خلالها لتحقيق العدالة الاجتماعية العمل على :

- الاهتمام بالبنية الأساسية من تحسين وتطوير مستمر من خلال الاحلال والتجديد.
- توفير الأمن ومكافحة أعمال الارهاب والعمل علىوضع حلول للعوامل التى تؤدي إلى تقليل التصنيف الائتماني لمصر حتي تتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة .
- وضع آلية لمحاربة الفساد الإدارى والمحاباه فى قرارات المسئولين والعمل على وضع حد أدنى للأجور لضمان مستوى معيشة أفضل لأفراد المجتمع .
- العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى من خلال تقليل العجز فى الموازنة العامة للدولة وترشيد الانفاق الحكومى وإعادة النظر فى منظومة الدعم حتى يستفيد منه محدودى الدخل ومحاربة التضخم وتقليل الدين العام للدولة لزيادة الثقة فى قوة الاقتصاد المصرى .
- تقسيم مصر إلى مناطق إقليمية تنموية وفقاً لمستوى الدخل والمستهدف تحقيقه .
- العمل على إنشاء بنك لتمويل المشروعات الصغيرة داخل كل أقليم يرتبط عمله وفقاً لطبيعة الأقليم المنشأ به لتحقيق النمو لهذا الأقليم .
- مراعات البعد الأقليمى فى وضع خطط التنمية المستقبلية حتى لا تتركز الاستثمارات فى محافظات محدده دون الأخرى كما هو واضح فى إستحواز بعض المحافظات على النسبة العظمى من الاستثمارات وذلك مبين فى الجدول رقم (٥) ومايترتب على ذلك من العديد من المشكلات (الهجرة الداخلية – والتفاوت فى الدخول – وظهور المناطق العشوائية .....) .
- العمل الجاد على تطوير المناطق العشوائية بهدف رفع مستوى معيشتها .
- توفير الرعاية الصحية وخدمات التأمين الصحى والمعاش للعمال والفلاحين.
- التوسع فى إنشاء صناديق استثمار مباشر وتوجيه تمويلها واستثماراتها إلى الأماكن الأقل نمواً مثل الصعيد والوادي الجديد بما يحقق قدر من التنمية العادلة لهذه المناطق .

- اعداد مراكز للتدريب والتأهيل للعاملين فى كل محافظة لمنح العاملين بعض المهارات الشخصية والتأهيل للأعمال المطلوبة بالتنسيق مع القطاع الخاص لزيدة قدرتهم على إدارة مشروعاتهم وزيادة فعليتها .
- العمل الجاد من قبل الدولة لجذب القطاع غير الرسمي للعمل فى الإطار الرسمي .
- الاهتمام بالتعليم المهنى والفنى الجامعى لتخريج وتأهيل كوادر فنية ذات تدريب عالى تستطيع القيام بنهضة صناعية وتكنولوجية تنعكس إيجابياً على مستوى جودة المنتجات المصنعة حتى تستطيع الصمود امام الصناعات المستوردة .
- تطوير المناهج العلمية وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل وتوفير مراكز البحث العلمي القادرة على إمداد المنشآت بالأفكار الجديدة والمتطورة والابتكارات الحديثه .
- العمل الجاد على الاحتفاظ بالمواهب وجذب المواهب الخارجية حيث تمتلك مصر ميزة تنافسية فى هذا الجانب كما اوضحنا ، وربط الأجور بالإنتاجية حتى تتمكن من الاستفادة من العلماء والمهندسين والمواهب المتاحة .

إلى جانب ذلك على الدولة بذل المزيد من الجهود المالية والإدارية لتحقيق دفعة لذلك القطاع ويتمثل فيما يلى : [مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية : ٢٠١٣ ؛ ١١٧] ، [الأسرج ، حسين : ٢٠٠٦ ؛ ٦٤]

١- تؤسس الدولة كيان تنظيمى إدارى جامع يختص بكل ما يتعلق بالمشرعات الصغيرة متناهية الصغر من الإجراءات و التمويل والدعم الفنى والتسويق ودراسات الجدوى والأبحاث لرعاية تلك المشروعات وتطويرها وتلبية احتياجات المشتغلين بها ، كأن تنشئ الدولة هيئة متكاملة بصلاحيات واسعة على مستوى أعلى من ناحية السلطة والحجم الإدارى والتنظيمى والقدرة التمويلية من الصندوق الاجتماعي للتنمية لإدارة كل مايتعلق بالمنشآت الصغيرة.

٢- تقديم قدر أكبر من الدعم المالى فى صورة قروض أومنح لتلك المشروعات تفوق المخصصات غير الكافية التى تضخها من الجهات غير المصرفية على رأسها الصندوق الاجتماعى للتنمية الذى يستمد جزءا من مخصصاته من المساعدات الخارجية .

٣- يجب على الدولة تطوير الهيكل التشريعي والقانونى المتعلق بالمشروعات الصغيرة لتبسيط إجراءات إنشائها وبدء النشاط وإغلاقها وتقليص النفقات والجهد والوقت المبذول فى هذه الخطوات .

المحور الثالث : دورالقطـــاع الخـــاص :

فى البداية نعرض بعض المتطلبات الأساسية اللازمة لوضع سياسات الصناعات والصغيرة لاسيما فيما يتصل بالبناء المؤسسى وتتضمن هذه المتطلبات : [وزارة المالية : ٢٠٠٤ ؛ ٧٩]

١- توضيح للإمكانيات الاقتصادية للمنشآت الصغيرة ومن الضرورى أن تشترك جميع الجهات المعنية بتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى فهم واقعى للمنشآت متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة وإمكانياتها حيث يكون للضغوط السياسية نتائج مضللة بالنسبة لوضع السياسات المتعلقة بها وتنفيذها ، إن الفصل بين الوهم والحقيقة فيما يتعلق بمختلف الموضوعات المتصلة بهذه المنشآت بما فى ذلك دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى خلق الوظائف ، وكذلك دورها بالنسبة للشباب وحديثي التخرج، ومحاربة الفقر إلخ، يشكل متطلبا أساسيا لصياغة السياسات ووضعها بشكل سليم .

٢- المحافظة على التكامل الوثيق بين سياسات وبرامج المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبين التوجه الاقتصادى العام نحو زيادة القدرة التنافسية ، حيث أنه فى ظل الافتقار إلى هذا التكامل يوجد خطر من أن تكون المحصلة النهائية إطارا مفككا للسياسات لا يقدم النتائج المتوقعة لخدمة القطاع و خدمة الاقتصاد بشكل عام لذا ينبغي تعديل استراتيجيات التنمية الاقتصادية لاستيعاب قضية تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومختلف الخدمات والسياسات المطلوبة لتنمية هذا القطاع .

٣- زيادة فعالية تمثيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومشاركتها فى صنع القرار يجب بذل جهود لزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى صنع القرار كما ينبغي تشجيعها على تشكيل منظمات لتمثلها وإضافة إلى ذلك ينبغي أيضا على صانعي السياسات أن يراعوا إدراج هذه الهيئات التمثيلية فى عمليات صياغة السياسة الاقتصادية بصفة عامة والمتصلة بصياغة سياسات المنشآت والصغيرة والمتوسطة خصوصا.

٤- زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها حيث يجب التأكيد على أنه بمجرد زيادة فعالية البنية المؤسسية وتنشيطها بما يسمح لها بتمثيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بفعالية وبإدراجها فى عملية صنع القرار وتأخذ هذه الآلية بعض الوقت كى تعمل

بدون إعاقة وتترسخ وبالتالى سيعطيها فى المقابل مزيدا من المصداقية فى عيون الجمهور ومختلف المنتفعين .

كما تتمثل بعض الشروط المحققة لنجاح الصناعات فى تدعيم قدرتها التنافسية فى العوامل التالية : [عبدالوهاب ، رنيا : ٢٠١٠ ؛ ٣٣٨]

- القدرة على تعلم آليات السوق الجديدة ولاسيما فى الأسواق الدولية .
- التوكيد بشكل أكبر على الاستثمارات غير المنظورة وتطوير الوظائف الإدارية.
- تعين موظفين متخصصين .
- حدوث تحول ثقافى من شأنه توطيد التصور بأن النهوض هو بمثابة عملية دائمة وليس مجرد نشاط .
- الالتزام من جانب الموظفين على كافة المستويات بأهداف المنشآة الجديدة والقدرة على التكيف مع المتغيرات .

للصناعات الصغيرة الخاصة دوراً لايقل أهمية عن دور الدولة فى تنمية صناعاتها وتنافسيتها ينبع ذلك من أن عددها تجاوز٢.٤ مليون منشأة وتمثل نسبة ٩٩.٦% من عدد المنشآت الصغيرة على مستوى الجمهورية التى يعمل بها أقل من ٥٠ عامل كما أشرنا فى المبحث الثاني ويجب عليها القيام بالأدوار التالية لتحقيق تنميتها وزيادة قدرتها على المنافسة والعمل من خلاله على تحقيق العدالة الاجتماعية سواء بطريقة مباشرة من خلال بعد المسئولية الاجتماعية أو بطريقة غير مباشرة من خلال القيام بالأعمال التالية تتمثل:

- العمل على التدريب المستمر للعاملين داخل الشركات من خلال التنسيق مع مراكز التدريب المختلفة التى توفرها الدولة .
- الاعتماد على التطوير المستمر وتوفير أحدث التقنيات الإنتاجية وأن تكون الشركات لديها قدرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة ولدي العاملين المهارة فى إستخدامها وتطويرها وابتكار أساليب إنتاجية مناسبة مع متطلبات المنشآت حيث تدنى الترتيب فى استيعاب التكنولوجيا على مستوي الشركات .
- لكي تتمكن المنشآت الصغيرة من الاختراق لتلك الأسواق فيجب عليها الاعتماد على مواصفات المنتج من سعر منخفض وقيمة عاليه وجودة عالية .

- فى ظل حدة المنافسة التى تواجه الصناعات المصرية فإن الصناعات الصغيرة فى مصر يتعين عليها تحسين جودة المنتج ورفع مستوى كفاءة الوحدات الإنتاجية حتي يمكن أن تصمد أمام الظروف التى يعمل فى ظلها نشاط الاعمال ويتحتم على المنشآت الكبيرة والصغيرة على حد سواء أن تعيد هيكلة أنشطتها حتي تستطيع أن تواجه المنافسة العالمية . [وزارة الصناعة والتجارة الخارجية: ٢٠١٢ ؛ ٢٦]
- تعمل المنشآت على استغلال الميزة التنافسية التى تمتلكها مصر فى حجم السوق والموقع الجغرافى بالسيطرة على السوق المحلية واختراق الأسواق الخارجية حتى تتمكن من الاستفادة من وفورات الحجم والإنتاج الوفير .

نخلص أعتماداً لما تم التوصل إليه فى هذا المبحث أن يجب تحديد الهدف المطلوب تحقيقه من خلال الصناعات الصغيرة حيث يجب أن يكون الأهداف المطلوبة منها معلومًا ، وبغية تحديد الهدف فى هذا الموضوع ألا وهو تحقيق العدالة الجتماعية فى ظل الوضع التنافسى ، فيمكن أن يتحقق من خلال ثلاث محاور أساسية متداخلة ومتكاملة وهى فى البداية حل المشكلات والمعوقات التى تواجه تنمية الصناعات الصغيرة ، ثم يأتى بعد ذلك دور الدولة فى العديد من النقاط كما أشارت الدراسة ، ثم يأتى بعد ذلك دور القطاع الخاص حيث أنها المستفيد بصورة مباشرة فى حالة زيادة القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة فى العديد من النقاط ويجب أن يتم بالتنسيق والتوافق بينهما .

أولاً : النتائج :-

- تعريف العدالة الاجتماعية والصناعات الصغيرة والقدرة التنافسية من التعريفات المتداخلة والمتشابكة وتختلف مع مرور الزمن .
- برغم ارتفاع عدد الصناعات الصغيرة فى مصر وانتشارها داخل المحافظات إلا أن دورها يعتبر محدود نسبياً فى التوظيف وحجم الإنتاج والقيمة المضافة الإجمالية .
- تتمتع مصر بتوافر العديد من محددات الميزة التنافسية للصناعات الصغيرة من موقع مميز وبنية أساسية ومرافق وحجم سوق محلية ووفرة العلماء والمهندسين والأيدي العاملة .
- تفتقر مصر إلى بعض عناصر محددات التنافسية التى تعتمد على التكنولوجيا المتطورة والفكر المعتمد على الابتكار والتطوير مما أضعف من قدرتها التنافسية .

- كما توجد عوامل أخرى أدت فى مجملها إلى تراجع قدرة مصر التنافسية تتمثل فى عدم تحقيق الأستقرار الكلى للاقتصاد وجودة النظام التعليمى ومدى التدريب بين العمال و سلوك المستهلك والتعاون بين البحث العلمي والصناعات ومدى قدرة الدولة على الاحتفاظ بالمواهب .
- تكون للدولة قدرة تنافسية عندما تمتلك ميزة تنافسية أو أكثر وتكن لديها القدرة فى الحفاظ عليها باستمرار والاستفادة منها فى الهيمنة على السوق الداخلية و إختراق السوق الخارجية ، مما يؤدى إلى زيادة صادراتها وتقليل وارداتها .

ثانياً : التوصيات :-

- تحديد مفهوم للصناعات الصغيرة مع الأخذ فى الاعتبار طبيعة المشروع والمنطقة المنشأ بها حتي يتمكن الاهتمام بالجانب التشريعى والتمويلي وتخصيص جهات مسئولة عنها لتنميتها .
- يجب العمل على تذليل وحل المعوقات والمشكلات التى تواجه الصناعات الصغيرة .
- العمل على تطوير المؤسسات وتحديث الصناعة ومنتجاته ورفع الكفاءة التسويقية للمنتجاتها .
- يجب زيادة الاستثمارات الموجهة من قبل الدولة وتوجيه القطاع الخاص لزيادة الاستثمار بشكل يحقق التوازن بين محافظات الدولة مما يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية .
- يجب على الدولة تحقيق الاستقرار الاقتصادى وتبسيط الإجراءات الازمة لإنشاء وبدء المشروع وتحسين مناخ الاستثمار وتوفير البنية الأساسية المتطورة و الإعتماد على الكفاءة فى أداء العمل.
- يجب مراعلات أصحاب المشروعات متناهية الصغر فى تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة .
- يجب الاهتمام بالتعليم المهنى والفنى وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل ، وتدريب العمالة المشاركة في العملية الإنتاجية وزيادة فرص الابتكار والتجديد وخلق روح المنافسة الداخلية بين الصناعات واعداد مراكز للتدريب والتأهيل للعاملين .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- الكتب :

- عمر، أيمن (٢٠٠٧) ، "إدارة المشروعات الصغيرة " مدخل بيئى مقارن "، الدار الجامعية ، الأسكندرية .
- اليثى ، محمد - لويز سينين ،لطفى (1979)، "أصول الاقتصاد الرياضى "، دار الجامعات المصرية ،الاسكندرية .
- شمت ، نيفين (2014) ،"التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية "، دار التعليم الجامعى ، الأسكندرية .

٢- الرسائل العلمية :.

- إبراهيم ، غادة (٢٠١١) ، "تحليل القدرة التنافسية للصناعات التحويلية فى إطار تحرير القطاع الصناعى المصرى مع التركيز على صناعة الحديد والصلب "، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
- النادى ، شريفة (٢٠٠٧) ،"القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة في مصر دراسة تحليلية مقارنة بالتطبيق على القطاع الصناعى فى مصر"، رسالة ماجستير ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان .
- محمد، جابر (١٩٩٧) ،"محددات الميزة التنافسية للصادرات الصناعية ودراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان .
- محمود ، نيفين (٢٠٠٤) ، "القدرة التنافسية للصادرات الصناعية المصرية في ظل اليات الاقتصاد العالمي الجديد مع التطبيق على بعص الصناعات التحويلية " ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

٣ – الدوريات والمؤتمرات والتقارير :

- الأسرج ، حسين (٢٠٠٦) ، "مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر" ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ٢٢٩ ، القاهرة .
- الأهرام ، "محاور تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمصر من منظور بعض التجارب الدولية" ، الأحد ١٢ يناير ٢٠١٤ ، العدد ٤٦٤٢٢ ، القاهرة .

- البنك الأهلي المصرى (٢٠٠٤) ، "المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤" ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ٥٧ ، عدد ٤ ، القاهرة .
- البنك المركزى المصرى (٢٠١٢)، التقرير السنوى ، القاهرة .
- الجرف ، منى (٢٠٠٢) ،"مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها مع مرجعى"، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، أوراق إقتصادية ، العدد ١٩، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٤) ، "أهم مؤشرات التعداد الاقتصادي لعام ٢٠١٢ / ٢٠١٣" ، التعداد الرابع ، القاهرة .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠١٤) ،"كتاب الإحصاءالسنوى" ، باب العمل ، القاهرة .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٤) ،"كتاب الإحصاء السنوي" ، باب التجارة الخارجية ، القاهرة .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠١٤)، "كتاب الإحصاء السنوى" ، باب المالية والبنوك ، القاهرة .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (2012) ، "الكتاب الإحصائى السنوى" ، الباب الثامن عشر، باب التجارة الخارجية ، القاهرة.
- العصفورى ، صالح (٢٠١٢) ، "سياسات التنافسية" ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، السنة الحادية عشر ، العدد 115 ، الكويت .
- المجلس الوطني المصري للتنافسية(٢٠٠٤)،" تقرير التنافسية المصرية ٢٠٠٤"،القاهرة .
- المجلس الوطنى المصرى للتنافسية (٢٠٠٥) ، " تقرير التنافسية المصرى ٢٠٠٥ " ، القاهرة .
- المجلس الوطنى المصرى للتنافسية (٢٠٠٧) ، " فلنأخذ خطوة كبيرة للأمام" ، التقريرالرابع ، القاهرة .
- المجلس الوطنى المصرى للتنافسية (٢٠٠٨) ، "مصر مزيد من التنافسية وفائدة تعم الجميع" ، التقرير الخامس ، القاهرة .
- المجلس الوطنى المصرى للتنافسية (٢٠٠٩) ، "ما بعد الأزمة المإلمة : التنافسية والتنمية المستدامة " ، التقرير السادس للتنافسية المصرية ، القاهرة .

- المجلس الوطنى المصرى للتنافسية (٢٠١٢) ، "الاستراتيجية المصرية للتنافسية المستدامة " ، التقريرالثامن للقدرة التنافسية المصرى ، القاهرة .
- الهوارى ، داليا (٢٠٠٧) ، "تنمية المشروعات الصغيرة :الإمكانيات والمعوقات" ، المجلس الوطنى المصرى للقدرة التنافسية ، التقرير الرابع ، القاهرة .
- بيت الصناعة (٢٠٠٩) ، "الصناعات الصغيرة قاطرة المجتمع نحو المستقبل" ، اتحاد الصناعات المصرية ، السنة الأولي ، العدد الأول ، القاهرة .
- بن جليلي ، رياض (٢٠٠٩) ، "سياسات تطوير القدرة التنافسية" ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، السنة الثامنة ، العدد ٨٣ ، الكويت .
- بن جليلي ، رياض (٢٠١٠) ، " تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة :الخصائص والتحديات" ،المعهد العربي للتخطيط ، العدد 93، الكويت .
- حسني ، محمود (١٩٩٩) ، "الميزة التنافسية ومناهج قياسها مع التطبيق على قطاع الخدمات في مصر – صناعة البرمجيات" ، ندوة بعنوان الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، مركز بحوث التنمية التكنولوجية ، جامعة حلوان .
- خشبة ، نجوى (٢٠٠٣) ،" قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعى فى الاقتصاد المصرى " ، المؤتمر العلمى الثالث والعشرين للاقتصاديين ، القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى ، القاهرة .
- عبدالوهاب،رانيا (٢٠١٠)،" تأثيرالتوطن الصناعي على تنمية القدرة التنافسية للمشرعات الصغيرة والمتوسطة" ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثالث ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .
- عبدالوهاب ، رانيا(٢٠١٠) ،"تأثبر العناقيد الصناعية على تنمية القدرة التنافسية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثالث ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، القاهرة .
- عمران ، اكرم (٢٠٠٩) ،"الصناعات الصغيرة قاطرة المجتمع نحو المستقبل ، بيت الصناعة" ، نشرة غير دورية يصدرها اتحاد الصناعات المصرية ، السنة الأولي ، العدد الأول ، القاهرة .
- عنبر ، نهال (٢٠٠٨) ، "تدعيم الترابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة فى الصناعة" ، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، رقم ١٤ ، القاهر ة .

- مجلس الشورى (٢٠٠٣)،"خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"، التقرير المبدئى للجنة الإنتاج الصناعى والطاقة ، دور الانعقاد العادى ، الثالث والعشرون ، القاهرة .
- مجلس الوزراء (٢٠١٠) ، الصندوق الأجتماعي للتنمية ، "ريادة الأعمال وثقافة العمل الحر" ، القاهرة .
- مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية (٢٠١٣) ، تقرير الإتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ، القاهرة .
- مركز المشروعات الدولة الخاصة (٢٠١٤) ، "الطريق إلى العدالة الاجتماعية أغسطس ٢٠١٤" ، القاهرة .
- وزارة التخطيط والتعاون الدولى (٢٠١٢) ، " الإطار الاستراتيجي لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٢- ٢٠٢٢ " ، القاهرة .
- وزاة الصناعة والتجارة الخارجية (٢٠١٢) ، "قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة" ، ملتقى المشرعات الصغيرة والمتوسطة ، العدد ٦ ، القاهرة .
- وزارة الصناعة والتجارة الخارجية (٢٠١٢) ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ملتقي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، العدد ٨٠ ، القاهرة .
- وزارة المالية (٢٠٠٤) ، " دراسة حول الائتمان وضمانات مخاطر الائتمان الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة "، القاهرة .
- وزارة المالية (٢٠٠٤) ، "تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر" ، القاهرة .

٤- مصادر أخرى :

- جمهورية مصر العربية، الصندوق الاجتماعي للتنمية www sfdegyp.org
- بنك التنمية الصناعية ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصرى www.idbe-egypt.com
- وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الإحصاء ، التوزيع النسبى طبقاً للمحافظات . www.mti.gov.eg

- وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مقترح لرؤية إستراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
  www.mti.gov.eg/SME
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، إحصاءات الإنتاج الصناعى السنوى للقطاعين العام والخاص ، بيانات غير منشورة WWW.capmas.gov.eg
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، إحصاءات تعداد المنشأت ، بيانات غير منشورة
  WWW.capmas.gov.eg

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- International Trade Centre (ITC). (www.intracen.org.)
- Michael, E., Porter (1990), "The Competitive Advantages of Nations The Free".
- Michael, E., Porter (١٩٩٨), "Clusters and the New Economics of Competition" , Harvard Business Review.
- World Economic Forum, (1995), "The Global Competitiveness Report". (www.weforum.org)
- World Economic Forum, (1997), "The Global Competitiveness Report". (www.weforum.org)
- World Economic Forum, (2003), "The Global Competitiveness Report". (www.weforum.org)
- World Economic Forum, (2005), "The Global Competitiveness Report". (www.weforum.org)
- World Economic Forum, (2008), "The Global Competitiveness Report". (www.weforum.org)
- World Economic Forum, (2009), "The Global Competitiveness Report". (www.weforum.org)

- World Economic Forum, (2010), "The Global Competitiveness Report". (www.weforum.org)
- World Economic Forum, (2012), "The Global Competitiveness Report". (www.weforum.org)
- World Economic Forum, (2013), "The Global Competitiveness Report". (www.weforum.org)
- World Economic Forum, (2014), "The Global Competitiveness Report". (www.weforum.org)